1

أولستُ إنساناً؟



عنصرية إسرائيل

فلسطينيو 48 نموذجاً

إعداد

عباس إسماعيل



تحرير

د. محسن صالح

باسر علي

مريم عيتاني



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

سلسلة

أولست إنساناً؟

(1)

سلسلة كتيبات تتناول الجوانب
الإنسانية للقضية الفلسطينية

تحرير:

د. محسن صالح

ياسر علي

مريم عيتاني



عنصرية إسرائيل

إعداد:

عباس إسماعيل



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Book Series

Am I not a Human

(1)

The Israeli Racism

By: **Abbas Ismail**

الطبعة الأولى

2008م – 1429هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-10-2

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 5034-14، بيروت – لبنان

تلفون: +961 1 303 644

تليفاكس: +961 1 303 643

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف:

الحارث عدلوني

تصميم وإخراج وطباعة:

Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات


ISRAEL

تقديم

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم أولى سلسلة كتبه، التي تحمل عنوان "أولست إنساناً".

تحاول هذه السلسلة أن تقدم صورة متكاملة لمعاناة الإنسان الفلسطيني، الذي اغتصبت حقوقه، وشُرِّد من أرضه، والذي يُقتل ويسجن، وتصادر ممتلكاته، ويُدَّمر بيته، وينتهك عرضه... يحدث هذا في وقت طوى فيه العالم صفحة الاستعمار التقليدي البغيض، ولكنه أبقى على الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الصهيوني في فلسطين، وغض الطرف عن انتهاكاته واعتداءاته على الأرض والإنسان. ويحدث هذا في وقت يتحدث فيه العالم أجمع عن حقوق الإنسان وصيانة كرامته وحريته وحقه في العيش بسلام في بيته وأرضه، ولكنه يَصمُّ آذانه عما يحدث للإنسان الفلسطيني.

الفلسطيني إنسان، يفتخر بعزته وكرامته وبانتمائه لأمته، وبإسهامه الحضاري. وقبل أن يدخل الراغبون في تحقيق التسويات السلمية، في التفصيلات، عليهم أن يعلموا أنه لن تكون هناك حلول لا تعطي للفلسطيني حقه الطبيعي في أرضه وحريته ومقدساته وتقرير مصيره.

تسلط هذه السلسلة الضوء على جوانب من معاناة الإنسان الفلسطيني: الطفل، والمرأة، والسجين، واللاجئ، والطالب، والعامل... وغيرها.

ويسرنا أن نقدم الكتاب الأول في هذه السلسلة حول "عنصرية إسرائيل"، والذي أعدّه مشكوراً الأستاذ عباس إسماعيل. والشكر موصول للزميلين في هيئة التحرير ياسر علي، ومريم عيتاني، اللذين أسهما في مراجعة النصوص، وفي اختيار عدد من النصوص المهمة، حتى توضع في مربعات خاصة، كمادة توضيحية في ثنايا الكتاب.

رئيس التحرير

د. محسن صالح



مقدمة

درج العرب على اعتبار الدولة اليهودية كياناً عنصرياً، وغالباً ما كان يحلو للبعض، ممن يتفق أو يختلف مع هذا التوصيف، إدراج ذلك ضمن السياق السياسي والاعتبارات السياسية. وفي الحقيقة، ليس ثمة صعوبة يمكن أن تواجه أي باحث أكاديمي وموضوعي لإثبات عنصرية الدولة اليهودية، ذلك أن الأدلة المتوافرة على العنصرية الإسرائيلية وأوجهها المختلفة أكثر من أن تُحصر، حتى أن الباحث قد يواجه صعوبة في فرز وتصنيف أوجه تلك العنصرية ومجالاتها.

من نافل القول إن للظاهرة العنصرية بشكل عام أوجه ومستويات عديدة، تتفاوت من حيث الدلالة والخطورة. وعلى الرغم من أن أي مظهر من مظاهر العنصرية هو أمر مُدان وقبيح وخطير بحدّ ذاته، بيد أن أقبح مظاهر

العنصرية هو ذاك الذي تمارسه سلطة ما ضدّ مواطنيها، فإذا كان مواطنو دولة ما يتعرضون للقهر والتمييز والإجحاف، لا لشيء إلا لكونهم لا ينتمون إلى دين أو قومية الجماعة الحاكمة، لا عجب عندها إن تعرضت جماعة دينية أو قومية خارجية للتمييز والممارسات العنصرية من قبل الدولة ذاتها.

الهدف من هذه المقدمة الموجزة هو القول إنه إذا كانت الدولة اليهودية تمارس التمييز العنصري ضدّ فلسطينيي 48 ممن يعدّون من الناحية المدنية "مواطنين إسرائيليين"، فلا شيء يمنعها دون ممارسة عنصريتها ضد فلسطينيي الضفة والقطاع بشكل خاص، وضدّ العرب والمسلمين بشكل عام.

"إن مطالبة الصهاينة بدولة يهودية كان يتعارض بشكل تامّ مع كل مبادئ القانون الدولي والتاريخ الحديث"

➤ ناحوم جولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية 1956 - 1968 في مقاله: Nahum Goldman, "The Psychology of Middle East Peace," in *Foreign Affairs*, October 1975, p.114.

أضف إلى ذلك، أنه إذا كان من السهل جداً الإشارة إلى مظاهر العنصرية الإسرائيلية من خلال احتلالها للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلال ممارسة كافة أشكال القمع والظلم ضدّ البشر والشجر والحجر الفلسطيني، فإن هذه العنصرية تطال أيضاً الفلسطينيين ممن يُفترض أنهم "مواطنون إسرائيليون"،

وبالتالي إذا كان ثمة من ينطلق عادة من مجرد واقع الاحتلال وممارساته ضدّ فلسطينيي الضفة والقطاع للدلالة على العنصرية الإسرائيلية، فإننا سننطلق هنا من عنصرية "إسرائيل" ضدّ مواطنيها للإشارة أولاً؛ إلى أن من يمارس العنصرية ضدّ مواطنيه لن يتورع عن ممارستها ضدّ الآخرين؛ وثانياً؛ للقول إن هذه العنصرية لا ترتبط بالضرورة بواقع الاحتلال، بل إنها تنبع من صميم الفكر اليهودي – الصهيوني، وأنها مكوّن طبيعي وبنيوي من مكوناته. وبالتالي ثمة علاقة عنصرية وبنيوية بين الصهيونية والعنصرية، وهو ما أشارت إليه الأمم المتحدة في 1975/10/10 من خلال قرارها الذي يحمل الرقم 3379 "باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية".

وإذا عرفنا أن "الدولة اليهودية" وُلدت من رحم الصهيونية وأنها التجسيد الرسمي للفكر الصهيوني، يُصبح واضحاً وجلياً أن تلك الدولة ذات سمة عنصرية بامتياز، خصوصاً وأن قرار الأمم المتحدة لم يأتِ من فراغ، أو حباً بالفلسطينيين والعرب، بل اعتماداً على الوقائع والأحداث التي ثبتتها لجان الأمم المتحدة المختصة في مختلف مجالات حقوق الإنسان، كما سبقته قرارات متعددة لمؤتمرات دولية عديدة منها[1]:

- قرار الجمعية العامة رقم 315 (د– 28) في 1973/12/14، بشأن التحالف بين العنصرية في إفريقيا الجنوبية والصهيونية.
- إعلان المكسيك عام 1975، بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الإنماء والسلم، الصادر عن المؤتمر العام الدولي للمرأة، والذي



تضمن "إن التعاون والسلم الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القوميين، وإزالة الاستعمار والاحتلال الأجنبي، والصهيونية والفصل العنصري والتمييز العنصري بكافة أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقّها في تقرير المصير".

- قرار مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في كمبالا بتاريخ 1975/7/28، والذي جاء فيه "إن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة، والنظامين العنصريين في زيمبابوي وإفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد وترتبط ارتباطاً عضوياً في سياستها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحريته"[2].

إضافة إلى قرارات وإعلانات دولية أخرى، وتصريح العديد من الشخصيات الفكرية والسياسية والقانونية الدولية التي تشير إلى الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الأمم المتحدة عن قرارها اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، لا يُغير شيئاً من واقع هذه العنصرية، لأن القرار جاء على خلفية اختلال موازين القوى الدولية؛ أي لاعتبارات سياسية، خصوصاً وأنه لم يُرفق بأي تغيير على مستوى النظام في "إسرائيل" أو على مستوى السياسة المتبعة تجاه الفلسطينيين بشكل عام، وفلسطينيي 48 بشكل خاص، خلافاً لما حصل في إفريقيا الجنوبية.



إعلان دولة "إسرائيل"

- انسحب الاحتلال البريطاني من فلسطين في 1948/5/14، وأعلن ديفيد بن جوريون في اليوم ذاته قيام دولة للكيان الصهيوني و"عودة الشعب اليهودي إلى أرضه التاريخية". وتم إعلان إسرائيل "دولة يهودية" دون أية حدود جغرافية ولا دستور، منتهكة بهذا أبسط الأعراف والقوانين الدولية، وجاعلة من نفسها "دولة فوق كل قانون".


ISRAEL

أولاً
العنصرية و"إسرائيل"

"شهد العام 2006 تزايداً في مظاهر العنصرية تجاه المواطنين العرب من قِبل الأغلبية اليهودية، كما أظهرت استطلاعات الرأي تأييداً متصاعداً بلغ 62% لفكرة الترحيل القسري (الترانسفير السكاني) للعرب من البلاد، وأن أكثر من 40% يؤيدون الفصل العنصري..."[3].

لا نكون مبالغين إذا قلنا إن "إسرائيل"، سياسياً واجتماعياً وقانونياً، تمثل نموذجاً للدولة والمجتمع العنصري، بحيث تنطبق بدقة تعريفات وتطبيقات النظريات العنصرية... وأنها تكاد تكون النموذج الأكثر فرادة ووضوحاً في هذا المجال، بعد سقوط أنظمة وقوانين التمييز العنصري في القرن الماضي (ألمانيا النازية، والتمييز ضدّ السود في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا).



"نحن البقايا اللعينة لأوروبا. نحن اليهود الذين لم تنجح أوروبا في القضاء عليهم. نحن المكان الذي فيه يحيا ويوجد الكابوس النازي، محمولاً في أذهان الناس الناجين وأذهان أولئك الذين تربوا في ظلّ الناجين، وفي أذهان جميع الآخرين الذين أغرقهم الكلام الذي لا ينتهي، الذي قدّس الكارثة... نحن آخر مكان في أوروبا ما زال فيه الماضي النازي يؤتي جدوى، لأن الدولة جعلت خراب يهود أوروبا ملكاً قومياً، نوراً للأمميين وتعويضاً لليهود... نحن قدوة الاستشراق الأوروبي، الذي أصبح يقوم فجأة في الشرق نفسه، بلا حياء ووعي للذات... نحن موقع تجريب للمبدأ الكوني الوحيد الذي لم تعرف أوروبا كيف تضع له حدوداً – عموم الشر: يستطيع كل إنسان أن يجد نفسه مشاركاً في ذلك التأليف الفظيع بين كراهية الأجانب، والاضطهاد، والإذلال والتمييز العنصري، ومخيمات الإغلاق، والتطهير العرقي للأحياء والمدن... قد يحدث هذا لكل واحد، لكل واحد، حتى لأولئك الذين كانوا ضحايا".



➤ البروفيسور والفيلسوف الإسرائيلي، عادي أوفير Adi Ophir، في مقالة "مئة سنة على المؤتمر الصهيوني الأول: حساب"، (ريسلينغ 5، 1998)، ونقلته عن صحيفة **معاريف** الإسرائيلية صحيفة **الأيام**، فلسطين، 2007/3/10.



تُعدّ العنصرية، بحسب التعريف الكلاسيكي، نظرية أنثروبولوجية–بيولوجية تنظر إلى العالم وكأنه مقسّم إلى أعراق مختلفة. من الجهة الأولى؛ أعراق "الأسياد" ذوي المميزات البيولوجية الراقية، الذين يجب أن يسيطروا على العالم. ومن الجهة الثانية؛ أعراق "المنحطّين" عديمي المميزات البيولوجية الراقية، الذين ينبغي لهم أن يخضعوا للسيطرة.

وعلى الرغم من أن العنصرية، كنظرية أنثروبولوجية – بيولوجية، حظيت بتطورها الأساسي في القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت قائمة منذ فجر التاريخ، بيد أن مصطلح العنصرية اكتسب اليوم تعريفاً مختلفاً، أكثر شمولية. هذا التعريف لا يشدد على شعور التفوق على أساس عرقي بالذات، إنما أيضاً على امتدادات ذلك الشعور بالتفوق تجاه مجموعات أخرى؛ قومية، لغوية، دينية وما شابه[4].

وإذا كان مصطلح العنصرية عبّر في الماضي عن تفوق على أساس أنثروبولوجي – بيولوجي عرقي فقط، فإنه الآن يعبر عن تفوق أفراد ينتمون إلى جماعة معينة على أفراد ينتمون إلى جماعة أو مجموعة أخرى من السكان.

المصطلح باستعماله اليوم لا يتطرق فقط إلى أفكار تتعلق بفروقات بيولوجية بين البشر، إنما أيضاً لأفكار تتعلق بالفروقات القائمة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة اجتماعية وثقافية مختلفة، وحسب هذا التعريف، تكون العنصرية قائمة عندما يتمّ الادعاء بأن هناك فرقاً ما بين أفراد مجموعة (أ) وبين أفراد مجموعة (ب)، وعلى ضوء هذا الفرق يجب التعامل مع أفراد مجموعة (ب) بشكل مختلف عنه مع أفراد مجموعة (أ)[5].



المصطلح "عنصرية"، اتسع وامتد إلى مجالات لا علاقة لها بالعرق، وهذا التعريف الواسع تبنّته الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من سنة 1965، التي هي الاتفاقية الدولية المركزية والأكثر أهمية لمكافحة العنصرية. وينصّ البند الأول من الاتفاقية على:

"في هذه الاتفاقية، يقصد بتعبير التمييز العنصري أي تمييز أو استثناء أو تغيير أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

العنصرية، بحدّ ذاتها تشكل مساً خطيراً بحقوق الإنسان العالمية، وهي تسلب أناساً معيّنين أو مجموعات معيّنة حقوقاً أساسية، فقط بسبب لونهم، أو عرقهم، أو أصلهم الإثني أو القومي، وبذلك تشكل انتهاكاً فظاً لمبدأ المساواة ومبدأ كرامة الإنسان، اللذين يعدان المبدأين الأساسيين والمركزيين اللذين تستند إليهما كل نظرية حقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من سنة 1948. وبسبب المسّ الخطير بحقوق الإنسان، وبسبب النتائج الكارثية لنظرية العنصرية التي عانت منها الإنسانية، فإنها هي العقيدة السياسية الوحيدة التي أخرجها القانون الدولي بشأن حقوق الإنسان خارج القانون[6].





الشرطة الإسرائيلية تقمع متظاهراً من فلسطينيي 48 أمام مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في القدس المحتلة، خلال تظاهرة لحوالي ألفين من العرب في "إسرائيل" مطالبين بحقوقهم وبإنهاء التمييز العنصري الذي يطالهم.

➤ أ ف ب – 1999/11/24


ISRAEL

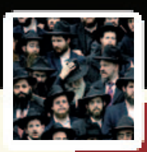
ثانياً

الخلفية الدينية للعنصرية

تحفل الكتب الدينية اليهودية بعدد كبير من النماذج العنصرية التي تتجلى بشكل رئيسي بالموقف من الآخر، أي غير اليهودي، حيث تدعو الشريعة اليهودية وتعاليمها، إلى " الهالاخاه " أي التمييز ما بين اليهودي وغير اليهودي في كل مجالات الحياة، وصولاً إلى أشد الأمور حساسية؛ ألا وهي حياة الإنسان.

وتكتسب مظاهر العنصرية مخاطرها من التماثل الذي أقامه آباء الصهيونية بين الانتماء الديني والانتماء القومي، واعتبار اليهودية قومية ودين في الوقت عينه، وإلى استناد الحركة الصهيونية على الجذر الديني اليهودي





كان الأمر مثل "نحر حيوان"!

أوقف الشقيقان جوليان وجوناثان سيفر سيارة الأجرة في القدس، وبعد أن تأكدا من أن السائق عربي، طلبا منه أن يوصلهما إلى تل أبيب.

وهناك، طلبا من السائق الصعود إلى الشقة للاستراحة من المشوار الطويل، فنزل لينقضا من ثم عليه ويطعناه حتى الموت.

وجد تيسير عبد الحميد كركي (34 عاماً وأب لخمسة أطفال) مذبوحاً من الحنجرة وغارقاً في بركة دماء في شقة سكنية بتل أبيب.

وقال بيان للشرطة الإسرائيلية إن مهاجرين فرنسيين متهمان بقتل السائق العربي بعد استدراجه إلى شقتهما، وأن الجريمة وقعت على خلفية الحقد والكراهية، وهو نفسه ما أكدّه أحد الأخوين؛ حيث قال لوسائل الإعلام الإسرائيلية: قررت قتل عربي لأنه عربي.

أما لمحققيه، فقد قال جوليان: "طعنته 24 مرة في رقبته... ولم أشعر بأي شيء. كان الأمر مثل نحر حيوان".

➤ أنظر: صحيفة **هآرتس**، 2007/5/15؛ وصحيفة **القدس العربي**، لندن؛ وموقع هيئة الإذاعة البريطانية BBC، لندن، 2007/5/16؛ وصحيفة **الوطن**، السعودية، 2007/5/29.

في دعوتها إلى استيطان أرض فلسطين، ومن خلال التشديد على الحقّ الديني والحقّ التاريخي في "أرض إسرائيل".

التمييز بين اليهودي وغير اليهودي يتجلى في أخطر صورة، من خلال احترام حياة اليهودي مقابل الاستخفاف بحياة غير اليهودي...



فوفق أحكام الديانة اليهودية يعدّ قتل اليهودي جريمة كبرى عقوبتها الإعدام. أما عندما يقتل اليهودي شخصاً غير يهودي، يكون اليهودي مذنباً بارتكاب خطيئة ضدّ قانون السماء لا تعاقب عليها المحكمة، أما في حال التسبب بموت غير يهودي، بطريقة غير مباشرة، فلا يعدّ الأمر خطيئة على الإطلاق[7]. والقاتل غير اليهودي الخاضع للولاية اليهودية، يجب أن يُعدم سواء كان الضحية يهودياً أو غير يهودي، لكن إذا كان القتيل غير يهودي، وتحول القاتل إلى اليهودية، فلا يعاقب[8]. أما في حالة الحرب، فيمكن أو حتى يجب قتل جميع المنتسبين إلى الشعب المعادي لليهود، وهذا ما ظهر في كتيب صادر عن قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي؛ حيث كتب الحاخام الرئيسي في هذه القيادة: "عندما تلتقي قواتنا بمدنيين خلال الحرب أو خلال ملاحقة ساخنة أو غزو، ولم يكن مؤكداً أن أولئك المدنيين غير قادرين على إيذاء قواتنا، فوفق أحكام الهالاخاه، يمكن، لا بل يجب قتلهم... والثقة بعربي غير جائزة في أي ظرف... في الحرب، عندما تهاجم قواتنا العدو، فهي مصرح لها، لا بل مأمورة وفق أحكام الهالاخاه، بأن تقتل حتى المدنيين الطيبين، أي الذين يبدون ظاهرياً أنهم طيبون"[9].

أما "إنقاذ الحياة"، فوفق أحكام الهالاخاه، فإن واجب إنقاذ "الرفيق" اليهودي ذو قيمة سامية، وهو ينسخ كل تحريم أو التزام ديني آخر، باستثناء الخطايا الكبرى الثلاث وهي الزنا والقتل، وعبادة الأوثان.





أما بالنسبة لغير اليهود، فالقاعدة حسب المبدأ التلمودي، هي أن إنقاذهم ليس واجباً، كما أنه محظور قتلهم، ويعبر التلمود نفسه عن هذا المبدأ بالقول: "غير اليهود ليس واجباً رفعهم [من البئر]، ولا إنزالهم [فيها]"، وهذا ما يشرعه ابن ميمون Moshe ben Maimon بقوله: "بالنسبة لغير اليهود الذين لا نكون في حالة حرب معهم... يجب أن لا نتسبب في موتهم ولكن يحظر علينا إنقاذهم إذا كانوا على وشك الموت"[10].

إلى جانب التمييز بين اليهودي وغير اليهودي في تعاليم الشريعة اليهودية، على صعيد حُرمة القتل وإنقاذ الحياة، تدعو الهالاخاه إلى التمييز أيضاً بين اليهودي وغير اليهودي على صعيد الكثير من مستويات الحياة، ومن أهمها انتهاك حرمة السبت لإنقاذ حياة، والجرائم الجنسية، وتقديم الهدايا، والأملاك المفقودة، والخداع التجاري، والاحتيال، والسرقة والسلب، وإقامة غير اليهود في "أرض إسرائيل"، ولعنة غير اليهود ومقابرهم ومقدساتهم[11].





الحاخام عوفاديا يوسف، أحد كبار رجال الدين اليهود، والزعيم الروحي لحركة شاس، وقد صدرت عنه العديد من التصريحات العنصرية المستندة إلى خلفيات دينية.


ISRAEL

ثالثاً

التفوهات والتصريحات العنصرية ضد العرب

يصعب على المتابع والباحث إحصاء التصريحات العنصرية التي تفوّه بها المسؤولون الصهاينة تجاه العرب بشكل عام، وتجاه الفلسطينيين بشكل خاص. ذلك أنه ثمة سجل حافل لدى هؤلاء طوال العقود الماضية، لذا سنحاول التركيز على تلك الصادرة في السنوات الأخيرة، والتي تعكس حقيقة وطبيعة المشاعر والنظرة العنصرية تجاه العرب.

ففي مقابلة أجرتها صحيفة هآرتس Haaretz مع وزير الإسكان إفي إيتام Effie Etam، وصف فلسطينيي 48 بأنهم "قنبلة موقوتة، وتهديد



عنصريون أكثر من نجـاد

ما كان بالأمس تصريحات "مجانين اليمين" و"الثرثارين المنفلتين" و"المتطرفين عبر الإذاعة"، صار اليوم في قلب "الإجماع الوطني" و"كلاماً سياسياً سليماً".

"يسمح لنا بقانا ثانية. يسمح لنا بتدمير كل شيء". هكذا قال حاييم رامون Haim Ramon وزير العدل في حينه خلال حرب لبنان الثانية (صيف الـ 2006). أما وزير التجارة والصناعة، إيلي يشاي Eli Yishai، فاقترح استهداف البنى التحتية و"تسوية القرى بالأرض".

هاتان الدعوتان لارتكاب جرائم حرب لم تصدرا عن ممثلي اليمين المتطرف. رامون ويشاي بقيا بعد هذه التصريحات ناطقين شرعيين. كما أن الجنرالات بدورهم لم يقصروا: "يجب طحن لبنان وتحويله إلى متحف لفنادق الإرهاب"، اقترح رئيس قيادة المنطقة الشمالية السابق العميد احتياط رافي نوي Rafi Noy، أحد الشخصيات المفضلة للمقابلات التلفزيونية.

حتى في الأغاني والأناشيد والأشعار. فقد كتب الشاعر إيلان شينفيلد Ilan Scheinfeld: "إن لم تدمروا السقوف، دمروا الأساسات... اضربوا لبنان وغزة بالمقالع والأسى والمرارة... دمروهم كي لا يبقى فيهم ساكن... حولوا أراضيهم إلى صحارى وإلى أكوام من الأنقاض... اقتلوهم، أريقوا دماهم... املؤوا أيامهم بالرعب". ولم يدع لمقاطعته أو مقاطعته روايته الجديدة أحد.

وإذا كان نجاد "عنصري" باقتراحه إبادة إسرائيل، فها هي العنصرية تغرق



إسرائيل. تيار أزرق وأبيض من الأحمدي نجاديين، يقترحون فقط خنق وتسوية قرى ومدن وتجويع شعب بأكمله. الحاخام الرئيسي السابق، مردخاي الياهو Mordechai Eliahu . الوزير رافي ايتان Rafi Eitan. الوزير آفي ديختر Avi Dichter وخليفته في الشاباك يوفال ديسكن Yuval Diskin. الوزير أفيغدور ليبرمان Avigdor Lieberman. اللواء احتياط عميرام ليفين Amiram Levin. وزير العدل الأسبق يوسف لبيد Yosef Lapid. رئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون Moshe Ya'alon . رئيس بلدية سديروت ايلي مويال Eli Moyal. كلهم أدلوا بدلوهم في هذه الموجة و لم يلمهم أو يستنكر تصريحاتهم أحد.

هذا هو وجهنا وهذه هي صورتنا الأخلاقية.

➤ جدعون ليفي، صحيفة هآرتس، 2007/6/10.

وجودي كالسرطان، وطابور خامس"[12].

وفي 2004/2/22 قال نائب وزير الدفاع، زئيف بويم Ze'ev Boim: "ماذا يوجد في الإسلام؟ ماذا يوجد لدى الفلسطينيين؟ تخلف حضاري أم خلل في الجينات؟"، وأيده في أقواله عضو الكنيست عن الليكود، يحئيل حزان Yehiel Hazan، الذي قال: "بويم محقّ مائة بالمائة في ضوء حقيقة أنه طوال عشرات السنين يقوم العرب بذبح اليهود. ممنوع تصديق العرب حتى لو كانوا موجودين



40 سنة في القبر، بالنسبة لهم هذا مطبوع في الدم، قتل اليهود هو فعل يتمّ القيام به بشكل طبيعي"[13].

وفي 2004/2/13 وصف يحئيل حزان العرب "بالديدان"، وذلك خلال نقاش جرى في الكنيست.

من جهته وصف وزير الأمن الداخلي، جدعون عيزرا Gideon Ezra العرب بأنهم مصيبة كبرى قائلاً: "يوجد مواطنون عرب في دولة إسرائيل، هذه مصيبتنا الكبرى، تخلص من غزة، تخلص من يهوداه والسامره، ستبقى مع المصيبة الكبرى"[14].

وخلال لقاء مع مبشرين مسيحيين في شهر شباط/فبراير 2004، قال وزير السياحة بني ألون Bene (Benyamin) Elon، إن "الأمة الإسلامية عموماً هي أمة قتلة"، وطلب من المبشرين "الذهاب إلى المسلمين القتلة، الذين نسوا أنه يمنع القتل، اجعلوا المسلمين نصارى مؤمنين ورجالاً طيبين"[15].

المحاضر في كلية علم الاجتماع في جامعة حيفا، الدكتور ديفيد بوقاعي David Bukay، قال خلال محاضراته إن "الإرهاب هو مشكلة العربي"، وأن "النبي محمد كان الإرهابي الأول"، وقال أيضاً إن العرب هم "كحول ونساء"، وإن العرب "أغبياء و لم يسهموا بأي شيء للإنسانية"[16].

التفوّهات العنصرية ظهرت في وسائل الإعلام أيضاً من قبل صحفيين ومثقفين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشرت مجلة نتيف Netiv التي



تصدر عن مركز أريل لأبحاث السياسات Ariel Center for Policy، في أيار/ مايو 2003، مقالاً يقارن بين الإسلام والنازية، وبين النبي محمد صلى الله عليه وسلم وبين هتلر[17].

من جهتهم عبَّر العديد من رجال الدين اليهود عن كراهيتهم وعنصريتهم تجاه العرب. وفي هذا المجال، أعرب الحاخام موتسافي بن تسيون، في آذار/ مارس 2003، عن سروره لمصرع ثلاثة مواطنين عرب، حيث قال: "يحيا شعب إسرائيل، لقد رحلوا والحمد لله. يجب أن نفرح نحن، ويبكي الأغيار فليبكوا وليثكلوا أبناءهم ونسعد نحن ونرقص"[18].

وعبر الحاخام عوفاديا يوسف Ovadia Yosef، الزعيم الروحي لحركة شاس Shas عن عنصريته تجاه العرب، إذ قال خلال أحد دروسه الدينية "لدينا عرب كالزبالة"[19]، وكان سبق لهذا الحاخام أن وصف العرب بالأفاعي، وأن دعا إلى إبادتهم، وعدّهم بمثابة حيوانات، وقال عنهم أنه لا يوجد حيوان أسوأ من العرب، وأن الله قال "ليتني لم أخلقهم"[20].

إضافة إلى ذلك، ثمة تصريحات عنصرية أخرى صدرت عن الحاخام الأول لمدينة صفد، وعن الحاخام الرئيسي الشرقي السابق لـ"إسرائيل"، وعن الحاخام الشرقي الرئيسي لمدينة بات يام Bat Yam، وعن مدير مدرسة "قبر يوسف" الدينية، وغيرهم من الحاخامات[21].

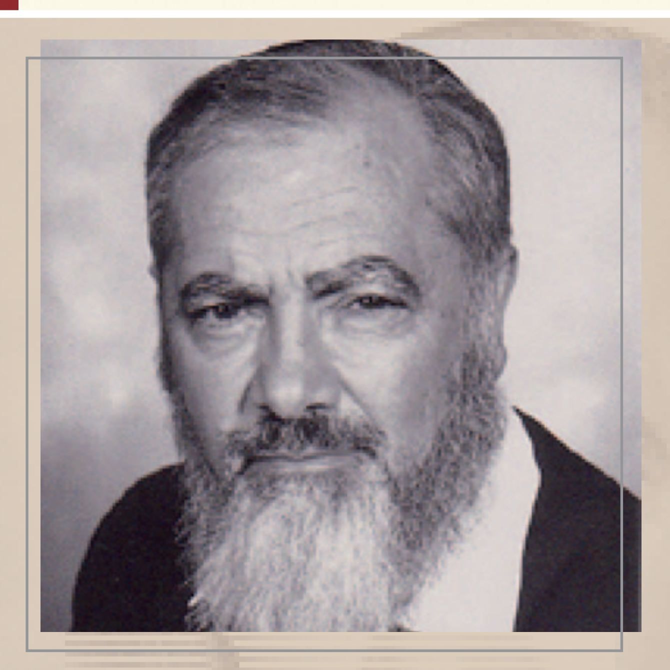
تكتسي تصريحات المسؤولين الإسرائيليين ضدّ فلسطينيي 48 أوجه عنصرية عديدة، منها ما هو المباشر، ومنها ما هو غير المباشر، ولعل أخطر التصريحات العنصرية غير المباشرة هي تلك التي تصدر تحت



عنوان "تبادل الأراضي"، والتي تدخل ضمن خانة "الترانسفير"، تحت حجة ضرورات السلام أو ضرورات الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة. وما يُميز هذا النوع من التصريحات هو أنه يصدر عن مسؤولين إسرائيليين من كافة التيارات السياسية ومن جميع المستويات.

ومن بين الشخصيات الإسرائيلية التي أطلقت تصاريح بهذا العنوان وبهذه الرؤية، يمكن الإشارة إلى مواقف رئيس الحكومة الأسبق إيهود باراك Ehud Barak، ورئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، والوزير السابق لحزب العمل إفرايم سنيه Ephraim Sneh، والوزير اليميني أفيغدور ليبرمان Avigdor Liberman، والوزير السابق بيني ألون، الذي تولى رئاسة حزب موليدت Moledet العنصري خلفاً لرحبعام زئيفي Rehavam Ze'evi، وزعيم حزب شاس إيلي يشاي Eli Yishai، وغيرهم العديد من الوزراء والنواب السابقين والحاليين[22]؛ ومن الأكاديميين والمثقفين يمكن الإشارة إلى البروفيسور في جامعة حيفا، أرنون سوفير Arnon Sofer، والباحث في "مركز جافي للدراسات الاستراتيجية" Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS)، شلومو غازيت Shlomo Gazit، والمستشار القضائي للحكومة سابقاً إلياكيم أوبنشتاين Elyakim Rubinstein[23]، جميع هؤلاء أطلقوا مواقف وأفكار ومقترحات تجمع على ضرورة العمل للتخلص من "المواطنين العرب" في الدولة اليهودية.





صورة مائير كاهانا مؤسس حركة كاخ؛ وهي إحدى نماذج العنصرية الإسرائيلية في التعامل مع العرب. وترجع الحركة بجذورها إلى "عصبة الدفاع اليهودي" والتي أسسها كاهانا في نيويورك سنة 1968، وبدأت نشاطها في "إسرائيل" سنة 1971 بعد هجرة كاهانا إليها، وتحولت العصبة إلى حركة سياسية باسم "كاخ" قبيل انتخابات 1973. نشطت "كاخ" خصوصاً في الثمانينيات من القرن العشرين، واغتيل زعيمها كاهانا في 1991.


ISRAEL

رابعاً

مستويات العنصرية في "إسرائيل" وتجلياتها

ليس ثمة مستوى من مستويات الواقع الذي يعيشه فلسطينيو 48 في "إسرائيل" إلا وتفشت فيه مظاهر العنصرية وتجلياتها. ذلك أن هذه العنصرية، ووفقاً للتعريف الواسع الذي أشرنا إليه سابقاً، تبرز بوضوح في جميع المجالات، بدءاً من المنطلقات الدينية والفكرية للحركة الصهيونية، مروراً بالممارسات التي اعتمدت ضدّ فلسطينيي 48، وانتهاء بالقوانين التي جرى سنُّها داخل الكنيست، والتي تضمن شرعنة التمييز العنصري ضدّ فلسطينيي 48. وثمة سمة بارزة في ظاهرة العنصرية التي تتميز بها



حاجز "الفواكه" العسكري:
صورة من صور التمييز العنصري الإسرائيلي

على حاجز "الفواكه" الإسرائيلي العسكري جنوب مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية، ثلاثة مسارات، على رأس كل منها جندي، مهمته باختصار: التمييز العنصري.

ويروي العامل محمد داود من مدينة قلقيلية كيف يتعامل جنود الحاجز مع المارين، فكل من يحمل ملامح عربية من المستوطنين أو اليهود يتمّ إيقافه، ولكن بعد التأكد من شخصيته يقدم له الاعتذار ويقولون له بصريح العبارة "نأسف ظنناك عربياً".

ويسمي الفلسطينيون من سكان المدن العربية داخل الخطّ الأخضر، هذا الحاجز بـ "حاجز التمييز العنصري"، لما يجري عليه من تمييز فاضح وصارخ، لا يقتصر فقط على الكلمات، بل إن المخالفات المرورية تحرر لعرب الداخل عليه من دون إبداء السبب أحياناً، من قبل الشرطة الإسرائيلية لمنعهم من التوجه للتسوق بالمدينة (قلقيلية).

ويروي أمجد عودة من قرية جلجولية إن "أحد جنود الاحتلال أخبرني بضرورة عدم المجيء إلى قلقيلية، فهذه مدينة إرهابية، وعلى المواطن الإسرائيلي حتى ولو كان عربياً عدم الدخول إليها كونها وكراً للإرهابيين". فأجبته بأن المستوطنين يأتون من مدنٍ إسرائيلية، ويقطنون في أرض ليست أرضهم. هؤلاء يجب ألا يتواجدوا في الضفة، أما نحن فأهلنا في قلقيلية، و لم تفرقنا إلا هذه الحواجز والجدران. عندها ردّ الجندي بعصبية قائلاً "عربي قذر".

➤ صحيفة **الغد**، الأردن، 2007/3/4.



الحركة الصهيونية على امتداد تاريخ نشاطها، هي سمة الشمولية والديمومة، بمعنى أن هذه العنصرية رافقت الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة وخلالها وبعدها وصولاً إلى يومنا، وشملت كل مستويات الواقع وتجلت قولاً وفعلاً وقانوناً، وبرزت في كافة المراحل والمحطات السياسية التي شهدتها "إسرائيل"، وفي كل حكوماتها المتعاقبة مهما كان لونها السياسي، ما يشير إلى أن العنصرية تجاه فلسطينيي 48 فوق الخلافات والتباينات السياسية داخل التيارات المختلفة في "إسرائيل".

وقد تكرّست هذه الظاهرة مع الزمن وأصبحت "عرفاً معلناً"، كما أخذت بالتزايد والاتساع. وعلى سبيل المثال، فإن مجموع الأحداث التي تصنّف في خانة التمييز العنصري على مدى الثمانية أشهر الأولى من عام 2006 قد بلغ 274 حدثاً عنصرياً، أي بزيادة 21% عن الأحداث العنصرية المسجلة في الفترة ذاتها من العام 2005، والتي بلغ عدد الأحداث المسجلة فيها 225 حدثاً[24].

1. عنصرية على مستوى التمثيل الوظيفي والميزانيات:

لا يوجد مجال من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعيشية إلاَّ ويشهد تمييزاً ضدّ فلسطينيي 48، وثمة إجماع يهودي – عربي في "إسرائيل" على أن هذا التمييز بنيوي وملموس ويتخطى العوامل الزمنية والسياسية، بمعنى أنه مورس ضدّ فلسطينيي 48 من قِبَل كل التيارات السياسية الإسرائيلية التي توالت على الحكم، وعلى امتداد



العقود الماضية، وما زال مستمراً حتى يومنا هذا، ويتوقع استمراره طالما استمرت "إسرائيل" تعرّف نفسها بأنها "دولة اليهود".

ونظراً لكون المقام لا يسمح باستعراض أوجه التمييز كافة على الصعيدين الأفقي والعامودي، زمنياً وموضوعياً، فإننا سنكتفي بعرض موجز لعيّنة تمثيلية عن واقع التمييز الذي انتهجته الحكومات الإسرائيلية في سياستها الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية تجاه فلسطينيي 48.

دأبت العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية داخل "إسرائيل" على رفع تقارير دورية حول أوضاع فلسطينيي 48، ومن ضمنها "مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل"، الذي يُصدر تقارير دورية وسنوية تحظى بمصداقية عالية وتتضمن معلومات أكيدة وموثقة. وفي تقرير له نشره تحت عنوان "ميزانية الدولة والمواطنون العرب"، التقرير الاجتماعي – الاقتصادي للعام 2004، أشار المركز إلى أن نسبة العرب الموظفين في خدمات الدولة تبلغ 5% من إجمال موظفي الدولة، على الرغم من أن العرب يشكلون نحو 20% من مجموع المواطنين في "إسرائيل"، وعلى الرغم من أن حوالي 37% منهم يحملون شهادات جامعية. وفي استطلاع للرأي أصدرته مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، حول معدلات الأجور والدخل حسب البلدة ومتغيرات اقتصادية مختلفة، تبين أن مستوى الأجور في المدن العربية بلغ معدله السنوي نحو 63 % من معدل مستوى الأجور في البلدات اليهودية.



وفيما يتعلق بميزانية الدولة للعام 2005 وحصة العرب منها، يشير التقرير إلى أن المواطنين العرب لن يحصلوا على أكثر من 5% من ميزانية التطوير العامة، وأقل من 4% من الميزانية المحددة لتطوير التعليم "للأقليات" للعام 2005، ونحو 1% من ميزانية وزارة البناء والإسكان للعام 2005، و2% من ميزانية وزارة السياحة. أما بالنسبة لوزارة الزراعة والتطوير القروي، فبلغ معدل الميزانية المحددة لـ"وسط الأقليات" 1% من ميزانية الوزارة. ويحصل المواطنون العرب في السلطات المحلية العربية على 8% من ميزانية وزراء الرفاه الاجتماعي – وعند حساب ذلك لكل الفرد، يتبين أن ما تصرفه وزارة الرفاه على المواطن العربي أدنى بنسبة 30% مما تصرفه على المواطن اليهودي[25].

أما بالنسبة لمعدلات الفقر، فتشير معطيات تقرير الفقر الخاص بمؤسسة التأمين الوطني الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 إلى أن نسبة العائلات العربية الفقيرة بلغت 48.4% في العام 2003؛ بينما تبلغ نسبة العائلات اليهودية الفقيرة 14.9%، أي أن نسبة العائلات العربية الفقيرة تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة لدى العائلات اليهودية الفقيرة، أما الأطفال العرب الفقراء فيشكلون حوالى 50% من مجمل الأطفال الفقراء في الدولة، على الرغم من أنهم يشكلون 30% فقط من مجمل الأطفال في "إسرائيل".

كما قام مركز مدى الكرمل للأبحاث الاجتماعية التطبيقية في حيفا بتقدير مستويات الفقر عند العرب في "إسرائيل" مقارنة باليهود، عبر



متابعة معدلات الفقر في السنوات الأخيرة والمعطيات العامة التي نشرت بما فيها التقارير الرسمية الإسرائيلية، وخلص إلى أن كل عائلة عربية ثالثة تعيش تحت خطّ الفقر، أي 35% من العائلات العربية، مقارنة بـ 16% من العائلات اليهودية، و20.5% بالمعدل العام في الدولة بعد تدخل الدولة بواسطة مخصصات التأمين الوطني والضرائب. وقد بلغت نسبة العائلات العربية الفقيرة، قبل تدخل الدولة بواسطة مخصصات التأمين الوطني والضرائب 59%، أي أن تدخل الدولة يسهم في مساعدة 23% من العائلات العربية الفقيرة في الخروج من دائرة الفقر، بينما تنخفض نسبة العائلات الفقيرة في أوساط العائلات اليهودية بعد تدخل الدولة بـ 50% و39.2% في المعدل العام في الدولة[26]. وقدّر تقرير آخر لمركز مساواة بأن 350 ألف طفل عربي يعيشون تحت خطّ الفقر، وهم يشكلون أكثر من 50% من الأطفال الفقراء في الدولة. وأنه من بين كل عشرة أطفال عرب ستة منهم فقراء، وأن أكثر من 40% من مليون ونصف المليون فقير في الدولة هم عرب، كما أن حوالي 130 ألف عائلة عربية تعيش تحت خط الفقر، وكل عائلة عربية ثانية هي فقيرة، وأكثر من ثلث العائلات الفقيرة في الدولة هي عربية[27].

وأظهر البحث العلمي الذي أجراه المركز العربي للتخطيط البديل آثار سياسة التمييز العنصري الإسرائيلي من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعرب في "إسرائيل"، بالاعتماد على معطيات دائرة



تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي: "إسرائيل" ليست ضمن الدول التي يجري فيها خرق لحقوق الإنسان!

تحرص وزارة الخارجية الأميركية سنوياً على نشر تقرير يتابع ما يجري في 196 دولة فيما يتصل بالديموقراطية وحقوق الإنسان. وفي تقريرها للعام 2006 عن "إسرائيل" بهذا الشأن، أشارت إلى التمييز العنصري، ومن أبرز ما ذكرت:

– سدس الأطفال العرب في "إسرائيل" في أزمة وخطر حقيقي. نسب الفقر عندهم تبلغ أكثر من ضعفي نسب الفقر عند الأطفال اليهود. نسبة الوفاة عند الأطفال الرضع العرب ضعف تلك عند نظرائهم من اليهود.

– ذكر تقرير بحثي صادر في الـ 2005 أن نسبة 54% من عرب "إسرائيل" تعيش دون خطّ الفقر، مقابل 18% من يهود "إسرائيل". وترتفع هذه النسب بين البدو إذ تبلغ 66%، و79% في القرى غير المعترف بها في النقب.

– معدل الإنفاق الحكومي على التعليم للفرد في المناطق اليهودية يفوق بثلاثة أضعاف نظيره في المناطق العربية. وتفوق نسبة التسرب المدرسي في المناطق العربية نسبة التسرب المدرسي في المناطق اليهودية بثلاثة أضعاف.

– هناك نقص في التمثيل الوظيفي، خصوصاً على مستوى الوظائف العليا. فـ 2.8% فقط هي نسبة العرب في الوظائف "المتطورة تقنياً" High-Tech. وقد عجز 70% من حملة الشهادات الجامعية العرب في هذه المجالات عن



إيجاد وظائف داخل "إسرائيل" بين عامي 2000 و2005.

– بخصوص التمثيل الوظيفي في المؤسسات الحكومية، ففي عام 2004 كان عدد الموظفين العرب في وزارة الاقتصاد والمال 3 من أصل 809 موظف، وفي وزارة الخارجية 7 من أصل 933. وبحسب الإحصاءات الرسمية الحالية، فإن 5.5% فقط من مجمل الموظفين في الوزارات هم من العرب. (أغلبهم في وظائف ثانوية في وزارة الصحة حيث تبلغ نسبة العرب هناك 56%). وفي نيسان/ أبريل، ذكر تقرير رسمي، أن العرب يشغلون فقط حوالي 1% من المؤسسات التي تديرها الدولة.

وبالرغم من كل ما سبق، فإن "إسرائيل" في نهاية الأمر، بحسب أمريكا، على ما يرام، ولا يتم شملها أو ذكرها ضمن الدول التي يجري فيها خرق لحقوق الإنسان.

➤ تقرير وزارة الخارجية الأميركية للعام 2006 بخصوص حقوق الإنسان،

انظر موقعه على الإنترنت: http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt

الإحصاء المركزية التي تقوم كل سنة بإدراج السلطات المحلية في "إسرائيل" في عشرة مجموعات، تدعى عناقيد، وفق معايير اقتصادية – اجتماعية، حيث يشمل العنقود رقم واحد بلدات ذات وضع اقتصادي – اجتماعي متدنٍّ، وبالمقابل يضمّ العنقود رقم عشرة بلدات تحظى ببحبوحة العيش ورغده. ويظهر التدريج أن حوالي 89% من أبناء الجماهير العربية يعيشون في بلدات تقع في العناقيد الثلاثة المتدنية مقابل 7% فقط من اليهود.

كما أنه واعتماداً على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، أظهر



البحث ذاته، أن الأقلية العربية تقع في المرتبة 62 أي بفارق 40 درجة عن الدولة (شغلت "إسرائيل" المرتبة 22 في سلم مؤشر التنمية البشرية لعام 2002 من بين 177 دولة شملها تقرير الأمم المتحدة). وبينما الناتج المحلي الإجمالي للفرد اليهودي في "إسرائيل" يصل إلى 19,150 دولارًا مقابل 6,756 دولاراً للفرد العربي – أي بفارق يصل إلى حوالي ثلاثة أضعاف[28].

وبالنسبة لعمل المواطنين العرب في الوزارات، فإن المعدل العام للموظفين العرب في خدمات الدولة هو 5%، وتتوزع نسبة العرب على الوزارات كالتالي[29]:

جدول (1): المعدل العام للموظفين العرب في الوزارات

الوزارة	النسبة المئوية للموظفين العرب
وزارة المالية	% 0.4
وزارة الصناعة والتجارة	% 0.7
دائرة أراضي "إسرائيل"	% 0.7
وزارة الاتصال	% 1.5
وزارة المواصلات	% 1.5
وزارة الزراعة	% 2.9
وزارة البنى التحتية	% 2.8
وزارة السياحة	% 2.5
وزارة البناء والإسكان	% 0.8
وزارة الرفاه	% 3.2
وزارة العدل	% 3.5
وزارة التعليم	% 6.3
وزارة الداخلية	أقل من 2%

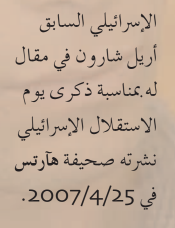




2. عنصرية على المستوى الشعبي:

فضلاً عن العنصرية المؤسساتية والنخبوية، فإن مظاهر العنصرية ضدّ العرب من مواطني "إسرائيل" تتجلى أيضاً على المستوى الشعبي في "إسرائيل"، بمعنى أن ظاهرة العنصرية تتبدى لدى الإسرائيليين كأفراد وجماعات على حدّ سواء، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الاعتداءات التي يتعرض لها العديد من المواطنين العرب على خلفية انتمائهم القومي، والشتائم التي يتعرض لها المسلمون ورموزهم، والتي تظهر أكثر ما تظهر خلال المباريات الرياضية في كرة القدم. بيد أن أصدق تعبير عن العنصرية الجماهيرية من قبل اليهود ضدّ العرب ينعكس في استطلاعات الرأي الكثيرة التي تبين حقيقة موقف

"لا ينبغي أن يعلو صوت على صوت يهوديّة إسرائيل. ... إن حقيقة كون العرب في إسرائيل مواطنين في الدولة اليهودية وليسوا مواطنين في دولة عربية هي خطأ تاريخيّ. ... إنّ الهدف الأسمى لإسرائيل ينبغي أن يظلّ تكريس غالبية يهودية بين مواطني إسرائيل إلى الأبد، بينما يتوجب على الأقليات أن تكون موالية بصورة مطلقة للدولة اليهودية، بحيث تؤدي جميع الواجبات وتهنأ بجميع الحقوق مثل الدروز وقسم من البدو والشركس".





➤ رجل الأعمال جلعاد شارون، نجل رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق أريل شارون في مقال له بمناسبة ذكرى يوم الاستقلال الإسرائيلي نشرته صحيفة هآرتس في 2007/4/25.



الأكثرية اليهودية في "إسرائيل" تجاه الأقلية الفلسطينية.

ومن مجمل استطلاعات الرأي يتبين أن أكثرية اليهود تنظر إلى فلسطينيي 48 بعين الريبة والشكّ، باعتبارهم خطراً على الدولة وطابوراً خامساً، وتؤيد إقصاءهم عن مواقع صنع القرار وحتى عن المشاركة السياسية ونيل الحقوق، كما تؤيد أكثر فأكثر اقتراحات ترحيلهم وفق الصيغ المختلفة[30]. وقد لفت التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لحقوق الإنسان إلى أن نسبة تأييد فكرة الترحيل القسري لفلسطينيي 48 قد بلغت بين اليهود 62 %، وأن أكثر من 40 % يؤيدون الفصل العنصري[31].

إضافة إلى ذلك يبرز في السنوات الأخيرة شكل آخر وجديد من أشكال الفصل العنصري في "إسرائيل"، يتمثل في بناء وإقامة جدران للفصل بين الأحياء العربية والأحياء اليهودية، في عدد من الأماكن المختلطة بين الجماعتين، وذلك وفق اعتبارات عديدة ومتنوعة، مفعمة بالعنصرية باعتراف كثيرين داخل "إسرائيل" نفسها.

وهكذا تمّ مؤخراً بناء ساتر رملي كبير يفصل بين قرية جسر الزرقاء العربية الفقيرة وبين مدينة قيساريا المجاورة، التي تطغى عليها غالبية يهودية، وبناء جدار فاصل بين حي الجواريش العربي وحي غاني دان Ganei Dan اليهودي في مدينة الرملة، وآخر بين حي برديس شيز العربي في مدينة اللد وبين مستوطنة نير تسافي[32].

وقد أظهر استطلاع الرأي السنوي الصادر عن مركز مكافحة العنصرية في "إسرائيل"، تصاعداً في الشعور العنصري عند الإسرائيليين



خلال العام 2006 مقارنة بالعام 2005. الجدول (2) يقدم ويقارن نتائج الاستطلاع لعامي 2005 و2006.

جدول (2): استطلاع الرأي العام لمقياس العنصرية في "إسرائيل" لعامي 2005 و2006

	2005	2006	مقارنة 2005 و2006
ماذا تشعر عندما تسمع اللغة العربية في الشارع؟			
شعور بالكراهية	17.5%	30.7%	ارتفاع بنسبة 75% في الشعور بالكراهية
شعور بالخوف	38.45%	49.9%	ارتفاع بنسبة 30% في الشعور بالخوف
شعور في الاشمئزاز	22.7%	31.3%	ارتفاع بنسبة 38% في الشعور في الاشمئزاز
إلى أي مدى توافق أو لا توافق على السكن المشترك في مبنى سكني مع مواطنين عرب؟			
غير مستعد للسكن المشترك	67.6%	75.2%	ارتفاع بنسبة 11%
إلى أي مدى أنت غير مستعد بأن يكون لديك أصدقاء عرب يزورونك في بيتك؟			
غير مستعد لأستقبال اصدقائه العرب في بيته	45.2%	61.4%	ارتفاع بنسبة 36%



هل أنت مستعد أم غير مستعد للعمل في مكان عمل يكون فيه المسؤول المباشر عنك عربياً؟			
غير مستعد للعمل إذا كان المدير أو المسؤول عربياً	33.9%	49.9%	ارتفاع بنسبة 47 %
إلى أي مدى توافق أو لا توافق على الجمل التالية:			
يؤيد جملة "زواج يهودية من عربي هو خيانة للدولة وللشعب اليهودي"	39.6%	51.2%	ارتفاع بنسبة 29 %
يؤيد جملة "يجب الفصل بين العرب واليهود في أماكن الترفيه"	40.6%	55.6%	ارتفاع بنسبة 37 %
يؤيد جملة "يجب انتزاع حقّ التصويت للكنيست من العرب"	25.6%	39.9%	ارتفاع بنسبة 55 %
يؤيد جملة "يشكل العرب مواطنو "إسرائيل" تهديداً أمنياً وديموغرافياً على الدولة"	62.8 %	56.2%	هبوط بنسبة 10%
يؤيد جملة "الثقافة العربية هي ثقافة متدنية مقارنة بالثقافة الإسرائيلية"	34.2%	37.8%	ارتفاع بنسبة 10%
يؤيد جملة "على الدولة تشجيع المواطنين العرب على الهجرة من الدولة"	39.5%	50.9%	ارتفاع بنسبة 28%

ويتبين من الجدول أعلاه أن الشعور العنصري لدى الإسرائيليين تجاه العرب، والذي هو مرتفع أصلاً، يتجه بالإجمال إلى الازدياد. ومن اللافت للنظر مثلاً، شعور النصف (49.9 %) بالخوف لدى



سماع اللغة العربية في الشارع، على الرغم من كونها لغة رسمية إلى جانب العبرية؛ وعدم استعداد 75% من الإسرائيليين للسكن في مبنى سكني مشترك مع مواطنين عرب، أو حتى للعمل بنسبة النصف (49.9 %) إذا كان المدير أو المسؤول المباشر عنه عربياً. وتؤيد نسبة 55.6 % وجوب الفصل بين العرب واليهود في أماكن الترفيه، بينما يؤيد 39.9 % وجوب انتزاع حق المشاركة في الانتخابات (التصويت للكنيست) من العرب. ويعتقد 51.2 % من الاسرائيليين أن زواج يهودية من عربي هو خيانة للدولة وللشعب اليهودي، كما يعتقد 56.2 % أن عرب "إسرائيل" يشكلون تهديداً أمنياً وديموغرافياً على "إسرائيل"[33].

وفي الإطار ذاته، فقد بيّن مقياس العلاقات العربية – اليهودية للعام 2006، والصادر عن كلية العلوم الاجتماعية في جامعة حيفا نتيجة استطلاع لرأي عينة مؤلفة من 1,423 مواطن يهودي وعربي بالغين، أن 63% من اليهود يتجنبون التوجه إلى البلدات العربية، فيما يتخوف 68% منهم من معدل الولادات المرتفع لدى العرب، والذي يراه 64% منهم خطراً على الأمن القومي، ويشكك 73% من اليهود في ولائهم للدولة. وفي المقابل، تتخوف الغالبية الكبرى من عرب "إسرائيل" من تعرضها لأعمال عنف (73% يخافون من اعتداءات من قبل السلطات الإسرائيلية، و71.5% من اعتداءات من قبل أفراد يهود)، فيما يبدي 60 % خشيتهم من عمليات طرد جماعية من



"إسرائيل"، يدعو إليها اليمين المتطرف اليهودي، ويتخوف 80% من سلب الدولة لأراضيهم[34] .

3. عنصرية على المستوى القانوني:

"الأمر الذي يجدر تأكيده هو أن التمييز العنصري في إسرائيل ليس أمراً ناجماً عن تعصب شخصي أو انحراف فردي، وإنما هو أمر نابع من القوانين الإسرائيلية نفسها ومن صهيونية الدولة، فمقولة "يهودي" هي مقولة قانونية أساسية. فقوانين التمييز والتفرقة العنصرية تُشكِّل جزءاً عضوياً من الإطار القانوني للدولة الصهيونية. وهذه الخاصية بالذات هي ما يفصل بين التمييز العنصري الذي تمارسه الجيوب الاستيطانية، والتمييز العنصري في بقية أنحاء العالم. فالتمييز العنصري في الحالة الأولى يستند إلى قوانين الدولة نفسها، بينما يُمارَس التمييز العنصري في كل البلاد الأخرى ضدّ إرادة القانون. وقد انعكست هذه القوانين على أحوال العرب في المناطق المحتلة قبل 1967 وبعدها في كثير من مجالات حياتهم"[35].

وقد سَنّ الكنيست الإسرائيلي مجموعة من القوانين تخدم حصراً سيطرة الأغلبية اليهودية وهيمنتها في "إسرائيل"، على حساب "المواطنين العرب" فيها، وذلك من خلال العمل على "قوْنَنة" التمييز ضدّهم، وجعلهم في أوضاع قانونية تسمح بجعل التمييز يتمّ تحت سقف المشروعية الدستورية اللازمة في كل نظام ديموقراطي.





المقدسيون يعيشون في المخازن وعلى السطوح للحفاظ على إقاماتهم

في أيار/ مايو 2005، تلقت سلوى وأطفالها السبعة بلاغاً من السلطات الإسرائيلية بتجريدهم من حقّ الإقامة في مدينتهم، القدس، وحقهم في التأمين الصحي بسبب سكنهم في إحدى الضواحي التي تعدّها إسرائيل جزءاً من الضفة الغربية. وللحفاظ على إقامتهم، لم يكن بيد سلوى وأطفالها إلا الانتقال من بيتهم الكبير في ضاحية البريد إلى غرفة كانت في الأصل دكان في أحد أزقة البلدة القديمة للحفاظ على إقامتهم.

وسلوى وأطفالها في مدينتهم "مقيمون" وليسوا كاليهود "مواطنين"، بحسب التصنيف الإسرائيلي لسكان القدس الشرقية من العرب بعد احتلالها عام 1967. ويبني المقدسيون على أسطح منازلهم بيوتاً من الصفيح ليسكن أبناؤهم المتزوجون فيها لإثبات مكان إقامتهم.

ووصفت المحامية الإسرائيلية ليئا تسيميل ما تقوم به "إسرائيل" بتجريد المقدسيين من إقامتهم "بالتطهير العرقي". وقالت: "تريد إسرائيل تفريغ المدينة من العرب فهي تضيق عليهم قانون المواطنة، وجعلتهم مقيمين مؤقتين، يتغير وضعهم بمجرد تغيير مكان سكنهم، وإذا ما سافروا للعمل يجردون من حقهم في السكن والعودة إلى القدس". وأضافت تسيميل "الإسرائيليون لا يقدمون للسكان العرب خدمات تعليمية، ولا يوفرون لهم نظافة في الشوارع، أو فرص عمل جيدة ولا يعطونهم رخص بناء، كل ذلك لدفعهم إلى الهجرة خارج البلاد".

➤ صحيفة الأيام، فلسطين، 2007/6/23.



من هنا يحظى موضوع تسليط الضوء على الوضع القانوني للعرب في "إسرائيل" بأهمية خاصة، لكونه يشكل مدخلاً رئيسياً للولوج إلى عالمهم، ومعياراً حقيقياً للحكم على مكانتهم في البناء الإسرائيلي، وعلى موقعهم الحقوقي والمدني قياساً بموقع الآخرين. كما تأتي أهمية الوضع القانوني من كونه يتجاوز العامل الأدائي المتمثل بالسياسات المتبعة والمطبقة تجاه العرب، ويعكس حقيقة النظرة العنصرية التي تحكم تعاطي سلطة الأكثرية اليهودية مع فلسطينيي 48.

من خلال التمعن في طبيعة القوانين التي يظهر فيها التمييز ضدّ العرب في "إسرائيل"، يتبيّن أنه على الرغم من كونها تطال مجالات الحياة كافة، إلاّ أنها تهدف بشكل رئيسي إلى خدمة العنصرين البشري والمادي، وهما العنصران اللذان دأبت الحركة الصهيونية على توفيرهما بشكل متواصل من خلال تشجيع الهجرة اليهودية ومصادرة أراضي الفلسطينيين وتهويدها.

إن تناول موضوع التمييز القانوني ضدّ فلسطينيي 48 يحتاج إلى بحث موسع، لذا سنكتفي في سياقنا هذا بالإشارة إلى أهم القوانين التمييزية بشكل عام وتجنب الغوص في تفاصيلها[36].

أ. قانون العودة وقانون المواطنة:

في الجهة الأخرى من الكرة الأرضية، كان عدد اليهود المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية دائماً أكثر من عددهم في فلسطين، إلا أنهم جميعاً يحقّ لهم – حسب القوانين الإسرائيلية – حمل الجنسية



الإسرائيلية والقدوم إلى فلسطين والاستقرار فيها وشراء العقارات، على الرغم من أن الكثيرين منهم لم يعرفوا الأرض الفلسطينية. في المقابل، لا يتمكن الفلسطينيون المطرودون من بلادهم، المرابطون على حدودها من اختراق هذه الحدود ليعودوا إلى قراهم التي يستطيع بعضهم رؤيتها بالعين المجرّدة عبر الحدود.

تزعم الأدبيات السياسية الصهيونية أن "إسرائيل" دولة ديموقراطية ليبرالية، ولكن حقيقة النظام السياسي الصهيوني يبين أنها "دولة أيديولوجيا مهيمنة، وهي الصهيونية، تحدد حدود الدولة على نحو لا يرتبط بالرقعة الجغرافية التي تحتلها هذه الدولة، وتعتبرها دولة اليهود أينما هم، لا دولة المواطنين المقيمين فيها"[37]؛ وهذا ما دعا الأكاديمي الإسرائيلي سامي سموحا Sami Smooha أن يقرّ "بأن إسرائيل ليست ديموقراطية ليبرالية، ويفضل أن يستعمل عبارة ديموقراطية عرقية لوصف إسرائيل"[38].

ويكتسب كل من قانون العودة وقانون المواطنة أهمية خاصة؛ لأنهما يشكلان الأرضية القانونية "لاستيراد" العنصر البشري اليهودي، وتشريع وجوده، وضمان أغلبية يهودية. كما تأتي أهميتهما من كونهما يكملان بعضهما بعضاً، ومن تضمنهما تمييزاً واضحاً ضدّ المواطنين العرب، لاحتوائهما مواداً قانونية تسمح بزيادة النسبة العددية لليهود مقابل تناقصها والحدّ منها عند العرب[39].

ويتضمن قانون العودة تمييزاً صارخاً ضدّ العرب، كما يشكل مخالفة



صريحة للقوانين والمواثيق الدولية التي نصت على حقّ العودة، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965، والعهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية التي وضعت سنة 1966، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب Fourth Geneva Conventions، ونصّ القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 [40].

وفي الواقع فإن هناك شبه إجماع داخل "إسرائيل" وخارجها على أن قانون العودة يتضمن تمييزاً ضدّ العرب، لكن الخلاف يكمن في طبيعة المبررات التي تُساق لتطبيقه ونوعيتها، غير أن اعتبارُ ضمان "يهودية" الدولة فوق كل اعتبار يظهر الأمر بشكل حاسم.

وفيما سمح قانون العودة بالسماح لكل يهودي، أينما وجد، بالعودة إلى "إسرائيل" دون قيد أو شرط، وحقه بالحصول على المواطنة في "إسرائيل" بناء على هذا الحقّ، نجد أنه تمّ سلب أصحاب الأرض الأصليين هذا الحقّ، بحيث تمّ وضع العديد من الشروط أمام الفلسطيني المقيم ضمن نطاق الأراضي الفلسطينية التي احتُلت عام 1948.

وعلى الرغم من تعديل قانون المواطنة عدة مرات، إلاّ أن أشدّها تمييزاً وعنصرية كان التعديل الذي أقرّ في 31 تموز/يوليو 2003، والذي ينصّ صراحة على عدم منح المواطنة عن طريق لـمّ شمل العائلات بالنسبة لفلسطيني 48، وبالتالي لا يحقّ للفلسطيني من سكان الضفة والقطاع، الذي يتزوج من فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية، أن



يحصل على الجنسية الإسرائيلية، وكذلك الأمر بالنسبة للفلسطينية من الضفة والقطاع التي تتزوج فلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية، وهو لا ينطبق طبعاً بالنسبة لليهودي في حال اختياره شريكاً لحياته من أي مكان أو قومية أو جنسية في العالم، وهو قانون يؤدي بالضرورة إلى انهيار أسر فلسطينية بأكملها[41].

وتعليقاً على هذا التعديل قال المحامي جلعاد كريف Gilad Kariv "إنه لم يواجه كتاب القوانين الإسرائيلي خطراً ملموساً في أن يلوث بعار العنصرية"، كما حصل مع هذا القانون[42]. كما أنه قامت منظمتان دوليتان لحقوق الإنسان هما: "أمنستي" Amnesty، و"هيومن رايتس واتش" Human Rights Watch بإرسال رسالة مشتركة في 2003/7/27 إلى رئيس لجنة الداخلية في الكنيست، عبّرتا فيها عن انتقادهما للقانون التمييزي الذي يخالف القانون الدولي، وطلبتا شطب هذا القانون، لكن طلبهما جوبِهَ بالرفض.

ب. قوانين مصادرة الأراضي:

في الذكرى الخمسين للنكبة (1998)، نظّم فلسطينيو 48 المسيرات الشعبية، وحمل المتظاهرون أسماء قراهم الأصلية... وتضمنت إحدى فعاليات الذكرى زيارة أطلال بعض القرى المدمّرة، فزاروا البيوت المدمّرة والأراضي التي أمست بوراً بدون يدٍ تهتم بها... على هؤلاء وأمثالهم اقتبست وسائل الإعلام قولاً لأحد الزائرين أطلقته عليهم،



فباتوا "جيران بيوتهم".

من لم يُطرد من الفلسطينيين إلى خارج الحدود، طُرِد من قريته وعقاراته إلى قرى أخرى، وعندما حاولوا العودة إلى قراهم المدمّرة، أعلنها الحاكم العسكري سنة 1951 مناطق عسكرية. "وهكذا أصبح بإمكان الحكم العسكري أن يحاكم فوراً كل من يعثر عليه في تلك القرى"[43].

قبل الإعلان عن قيام دولة "إسرائيل" لم يكن الصهاينة يملكون أكثر من 5.5% من مساحة فلسطين[44]، وعلى أكثر تقدير لم تتجاوز المساحة التي ملكها اليهود الـ 8 %[45]. بيد أنه بفضل مصادرة الأراضي تمّ تحويل أكثر من 93% من الأراضي إلى ملكية يهودية. وقد تمكنت "إسرائيل" من السيطرة على أراضي الفلسطينيين، بمن فيهم فلسطينيو 48، من خلال قائمة من القوانين التي استخدمتها كأداة رئيسية لتنفيذ سياستها في هذا المجال، وتُقدر هذه القوانين بأكثر من ثلاثين قانوناً أهمها:

1. أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945.
2. أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة لسنة 1948.
3. أنظمة الطوارئ بشأن الغائبين لسنة 1948.
4. قانون أملاك الغائبين لسنة 1950.
5. قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة 1950.
6. قانون أملاك الدولة لسنة 1951.



7. قانون استملاك الأراضي لسنة 1953.

8. قانون "كيرن كيمت ليسرائيل" (صندوق أرض "إسرائيل") Keren Kayemet Le–Israel.

9. قانون التقادم لسنة 1960.

10. قانون أرض "إسرائيل" لسنة 1960.

11. قانون أساس: أراضي "إسرائيل" لسنة 1960.

12. قانون الاستيطان الزراعي لسنة 1967.

13. قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة 1969.

14. قانون الغابات لسنة 1962.

15. قانون التخطيط والبناء.

جميع القوانين المُشار إليها أدت دوراً في مصادرة أراضي فلسطينيي 48، بيد أن أشدها ضرراً بهم كان قانون أملاك الغائبين الذي عُدَّ بموجبه ما بين 20–30% من فلسطينيي 48 "حاضرون – غائبون". يُسمح للسلطات الإسرائيلية بمصادرة ممتلكاتهم على الرُغم من كونهم "مواطنين"، كما سُمح بموجبه بمصادرة ممتلكات الوقف الإسلامي[46].

ج. قوانين أخرى عنصرية:

إضافة إلى قوانين مصادرة الأراضي، هناك العديد من القوانين الأخرى التي يُجمع خبراء القانون على أنها تتضمن تمييزاً ضدّ فلسطينيي 48 وأهمها: قوانين المؤسسات القومية، قوانين الرمز والعلم، قانون



أساس: الكنيست، قانون الضمان الوطني، قانون التعويضات، قانون ضمان إسقاط حقّ العودة 2001؛ وغيرها العديد من القوانين ومشاريع اقتراحات القوانين الموجهة ضدّ فلسطينيي 48 [47].

في هذا المجال، قدمت "حركة عدالة" في أوائل آذار/ مارس 1998 تقريراً إلى اللجنة الدولية لمحو كل أشكال التمييز العنصري، والمجتمعة في جنيف في مركز الأمم المتحدة، وذلك ردّاً على التقرير الرسمي المقدم من قبل الحكومة الإسرائيلية. وقد أشار التقرير إلى أن القانون الإسرائيلي يشتمل على قوانين عديدة تحتوي على تمييز ضدّ العرب، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذكر التقرير سبعة عشر قانوناً تحتوي على التمييز الصريح وتمنح حقوقاً وأفضلية لليهود فقط، أو تَحدّ صراحة من حقوق الأقلية العربية ومن ضمنها: قانون أساس احترام الإنسان وحريته، قانون حرية التشغيل (لأن "إسرائيل" مُعرَّفة لديهم كدولة يهودية ديموقراطية)، قانون العودة، قانون مكانة المجلس الصهيوني العالمي والوكالة اليهودية، قانون العلم والرمز، وقانون الخدمات الدينية لليهود. إضافة إلى قوانين أخرى مثل: قانون أملاك الغائبين، القانون رقم 125 من أنظمة الدفاع (ساعة الطوارئ)، البند 157 من قانون التخطيط والبناء، حيث ميزت هذه القوانين بشكل غير مباشر ضدّ العرب في "إسرائيل"، وأنشأت البنية الحقوقية لقيام قرى عربية غير معترف بها[48].

وبعد أن استمعت اللجنة الدولية لمكافحة التمييز إلى تقرير وزارة



الخارجية الإسرائيلية، وتقرير مركز عدالة حول الموضوع، تبنت اللجنة مضمون وتوصيات تقرير عدالة وأصدرت بياناً في 1998/3/24 حول نتائج بحثها في أوضاع المواطنين العرب داخل "إسرائيل"، عبرت فيه عن بالغ قلقها من تفشي ظاهرة العنصرية ضدّ المواطنين العرب ومن تكريس وضع قانوني يميز سلبياً ضدّ العرب[49]، وعدّت فيه أن دولة "إسرائيل" لا تطبق القواعد والمبادئ الدولية التي يفرض الميثاق الدولي المختص بهذا الموضوع تطبيقها. وطالبت اللجنة الدولية "إسرائيل"، بعد أن أعربت عن أسفها لكون الحوار الذي دار بينها وبين المندوبين الإسرائيليين لم يكن دائماً ذا طابع بناء، بالعمل على إصلاح القوانين وسدّ الفجوات التي تفصل بين العرب واليهود في كافة مجالات الحياة[50].

وفي 1998/7/12، انتقدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR)، "إسرائيل" بسبب تعريفها لنفسها بـ"دولة يهودية"، وعدّت أن هذا التعريف يشجع على التمييز، ويجعل المواطنين من غير اليهود، مواطنين من الدرجة الثانية، كما انتقدت اللجنة قانون العودة، وأعربت عن بالغ قلقها من الأوضاع المزرية التي يعيشها البدو[51].

وجاء في تقرير قدمته جمعية حقوق المواطن في "إسرائيل" إلى الكنيست الإسرائيلي بأن "إسرائيل" لا تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق





امرأة فلسطينية مع ابنتها الصغيرة تجلسان على أنقاض منزلهما في القدس الشرقية، بعد أن هدمته السلطات الإسرائيلية بحجة عدم وجود ترخيص.

وقد ذكر تقرير صادر عن مؤسسة القدس الدولية في الـ2007 أن سلطات الاحتلال هدمت منذ عام 2000 حوالي الـ700 بيتاً، وأنه هناك حوالي الـ 12 ألف بيتاً آخرين مهددين بالهدم في أية لحظة.

➤ أ ف ب، 2001/11/23.



الإنسان، حيث أشار التقرير إلى وجود تمييز قاسٍ بشكل خاص ضدّ العرب في "إسرائيل"[52]. وفي أوائل شهر أيلول/ سبتمبر 1999، نشرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها الأول حول وضع الحريات الدينية في العالم، وقد شمل هذا التقرير فصلاً كاملاً حول سياسة دولة "إسرائيل"، انتقدت فيه سياسة التمييز التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ضدّ المواطنين العرب، وأشار التقرير إلى أن العرب يعانون من أشكال تمييز متعددة في مجالات عديدة مثل السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى ميزانيات الوزارات وبعض القوانين مثل قانون العودة[53].

4. عنصرية في أحكام القضاء:

ينسحب التمييز العنصري الممارَس في القوانين والتشريعات على أحكام القانون الجنائي والقضاء الإسرائيلي؛ حيث يمارس التمييز العنصري في إصدار وتطبيق الأحكام القضائية على العرب.

مع اشتعال انتفاضة الأقصى والإجراءات الأمنية التي اتُّخذت ضدّ العمليات الفدائية، تم سَنُّ قوانين ضدّ سائقي الأجرة الذين يوصلون منفّذي العمليات (بعلمهم أو بدون علمهم)، تحت تهمة "نقل مخرّبين من الحدود مع الضفة إلى داخل تخوم إسرائيل؛ لتنفيذ عمليات تفجير". وقد تمّ بحث خمسة ملفات لسائقي تاكسي تنطبق عليهم هذه الحالة؛ أربعة عرب ويهودي واحد. وفي دفاع الخمسة تبيّن أنهم لم يعرفوا هوية الأشخاص الذين نقلوهم. لكن القضاة رفضوا



الادعاءات... وقد صدرت الأحكام ضدّ العرب الأربعة كالتالي: خالد عاشور (15 عاماً)، وسعيد سليماني (15 عاماً)، وأحمد جابر (عشرة أعوام)، ومحمود ناجي (12 عاماً ونصف). أما السائق اليهودي عوفر شفاتسبويم فحوّل القضاء ملفه من "تهمة الإسهام في القتل المتعمّد" إلى "القتل غير المتعمّد" الذي تحدد لائحته العقوبة بالسجن ستة أعوام. إلا أن الحكم عليه لم يتعدّ ستة أشهر من السجن تحوّلت إلى خدمة الجمهور في مؤسسة جماهيرية. وهذا يعني أن التمييز في إصدار الأحكام وصل إلى 20–30 ضعفاً[54].

ومثل هذا المثال كثيرٌ من الحوادث التي عرضت على القضاء، ونذكر هنا نموذجين؛ القصة الأولى حدثت مع فتيَيْن من فلسطينيي 48 في بداية العام 2007، حيث تمّت محاكمتهما في المحكمة المركزية في بئر السبع. والمتهمان اللذان يبلغان من العمر 15 عاماً، وُجهت لهما تهمة رشق سيارة بالحجارة أدّت إلى تهشيم زجاجها، ولم تكن هناك إصابات. وبالأخذ بعين الاعتبار أن الحديث عن فتيَيْن، فإن المحكمة برئاسة القاضي يهوشع فلفل، وهو رئيس المحكمة المركزية، حكمت بالسجن لمدة خمس سنوات على الصبيين.

والقصة الثانية تتعلق بمستوطن يهودي، قام برشق سيارة فلسطيني بالحجارة، مما أدى إلى جرح الفلسطيني، واستمر بالتنكيل به وضربه أمام أعين الشرطة. تمت محاكمة المستوطن في تل أبيب، وهناك حكم عليه طاقم القضاة بالعمل لصالح الجمهور فقط[55].



وليست القضيتان المذكورتان حالتين منفردتين في القضاء الإسرائيلي ضدّ فلسطينيي 48؛ بل هما نموذج لما يمارسه هذا القضاء من تمييز عنصري.

وتؤكد ذلك عدة دراسات واستطلاعات، منها دراسة أكاديمية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب، أجرتها د.حاجيت تورجمان Hagit Turgeman، شملت 1,200 قضية جنائية في المحكمتين المركزيتين في الناصرة وحيفا. وتناولت القضايا التي تتشابه فيها التّهم وتتشابه فيها حالات المتهمين (عرب ويهود، ذوي أسبقية أو من دون أسبقية وهكذا...).

وذكرت الدراسة أنه في حالة وجود متهم يهودي بالاعتداء على مواطن عربي وكان القاضي في هذه الحالة عربي، تكون احتمالات إرسال المتهم إلى السجن فقط 14%. وإذا كان المتهم يهودياً والضحية يهودياً فإن احتمالات السجن ترتفع إلى 40%. وفي حالة كون المتهم عربياً والضحية عربياً، فإن احتمالات السجن ترتفع إلى 46%. وأما إذا كان المتهم عربياً والضحية يهودياً، فإن احتمالات السجن في المحكمة المركزية ترتفع إلى 77%[56].



جدول (3): الحكم بالسجن بحسب المتهم والضحية

المتهم	الضحية	نسبة من حكموا بالسجن
يهودي	عربي	%14
يهودي	يهودي	%40
عربي	عربي	%46
عربي	يهودي	%77

ربما كان يُغنينا عن كل هذه الأرقام والجداول الحديثُ عن السجن 1391، الذي "اكتشفه" المؤرخ الإسرائيلي جاد كرويزر Gad Kroizer (السجن موجود منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين!)، ويستخدم سجناً سرياً لإخفاء بعض المعتقلين الفلسطينيين لسنوات، لدرجة أنهم يخبرون السجناء أنهم على القمر أو في بلد بعيد[57].

5. عنصرية في التعليم:

يظهر التمييز جلياً في نطاق التربية التعليم ضدّ فلسطينيي 48 في الممارسات والمناهج، وإذا كان من الصعب أن نجد القوانين التي تكرّس بصراحة ووضوح التمييز العنصري، لكن التمييز في القوانين غالباً ما يُسنّ بأساليب ملتوية، كما هو الحال في القرار "الأكاديمي" الصادر عن كلية الطب في جامعة تل أبيب، حيث اشترط بذرائع "تربوية" أن تكون سنّ الطلاب الذين يتسجلون في كلية الطب فوق العشرين سنة؛



لأنهم "يكونون أكثر تطوراً اجتماعياً ونفسياً وأكثر نضجاً، وهذا مهم لمن يختارون مهنة الطب". غير أن الواضح في هذا القرار استهدافُ الطلاب العرب الذين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي بعد الثانوية العامة، فيذهبون إلى الجامعة في سن الثامنة عشرة، كما هو الحال منذ الخمسينيات. وسيؤدي هذا القرار إلى تقليل عدد الطلاب العرب في كلية الطب الذين يبلغون 4.4 % من عدد الطلاب، وهو رقم ضئيل إذا ما قيس إلى نسبة العرب في "إسرائيل" البالغ 19.7 % من السكان... وهذا ما سيدفع الطلاب إلى الهجرة التربوية إلى جامعات الأردن وأوروبا[58].

هذه الممارسات، وغيرها، والتي تظهر وكأنها إجراءات عادية، تؤدي إلى تراجع المستوى التعليمي للوسط العربي؛ فنلاحظ مثلاً أن النسبة العامة لطلاب الجامعات العرب تبلغ 8 % فقط، أي أقل من نصف نسبتهم السكانية، في حين تبلغ نسبة المحاضرين العرب في الجامعات 1.2 %. وتجدر الإشارة إلى أن معدل مرتبات الأكاديميين العرب يبلغ ستة آلاف شيكل (حوالي 1,360 دولار) مقابل معدل رواتب يبلغ تسعة آلاف شيكل (حوالي 2,050 دولار) للأكاديميين اليهود[59] (معدل صرف الدولار للشيكل المستخدم هو 4.4).

هذا بخصوص الجامعات، أما بخصوص المدارس، فقد أوضح تقرير إحصائي نشر في 2006/2/12 أن "إسرائيل" تتبع سياسة تمييز واضحة بين الطالب الفلسطيني والطالب اليهودي في فلسطين المحتلة عام 48، بهدف تعميق الفجوة بين الطلاب العرب واليهود، وأشار



التقرير إلى أن هناك نقصاً في جهاز التعليم العربي يقدر بخمسة آلاف غرفة دراسية، وأن عدد المدارس التي يتوفر فيها التعليم الابتدائي بلغ 454 مدرسة، والمدارس التي يتوفر فيها التعليم الإعدادي بلغ 138 مدرسة، أما المدارس التي يتوفر فيها التعليم الثانوي فقد بلغ عددها 185 مدرسة[60].

أما المناهج، "فقد أصبح الكتاب التعليمي في يد الطالب اليهودي دليلاً لتداخل كل الموضوعات، وحلاً للمسائل التي يعرضها أئمة الحركة الصهيونية، وفي مقدمتها الاحتلال والاستيطان والهجرة والترحيل وطرد الجوييم "الأغيار" من الفلسطينيين وإخوانهم العرب. ومن يطّلع على نماذج من الكتب المدرسية يدرك هذا الاتجاه الموجّه للناشئة اليهود، والذي يوجِد داخلهم الدافع نحو العدوان واحتلال الأرض ونهب خيراتها"[61].

ويكفي أن نتفحص النتيجة التي توصل إليها الباحث الدكتور ايلي فودا Eli Podeh ضمن دراسة أجراها للكتب التعليمية الإسرائيلية، التي يصفها بأنها قادت إلى تكوين أفكار مسبقة عن العربي الموصوف في الكتب... ويورد فودا 12 قصة يعدّها محطات بارزة في التكوين التربوي التي اعتمدته "إسرائيل" في كتب التاريخ، ويدعم الباحث دراسته بنصوص وصور ورسوم للكاريكاتير تُظهِر كيفية إخضاع التاريخ "للسياسة الإسرائيلية"، بحيث تُظهر هذه النماذج عمق النظرة العنصرية إلى العرب.



من هذه القصص قصة بعنوان "خريف أخضر"، وهي تحكي قصة أسير عربي متقدم في السن وقع في أيدي الجنود اليهود، وتبرز القصة شخصية الأسير العربي كشخصية هزيلة جبانة، يُفضي بأسرار بلده من الخوف والجبن من دون أن يطلبها منه أحد، ويُصر في تذلل على تقبيل أيدي الجنود اليهود، في حين يمتنع اليهودي من الموافقة على ذلك التقبيل!... وفي نهاية القصة يستخدم الجنود اليهود هذا الأسير العربي مع كلاب الألغام وينفجر به لغم فيقوم الجنود اليهود بإحراق جثته!.

وفي قصة بعنوان "غبار الطرف"، جاء على لسان يهودي ينصح يهودي آخر: العرب مثل

رسائل الأطفال إلى الجنود في "إسرائيل": "عزيزي الجندي، رجاء اقتل الكثير من العرب"

نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في 2002/5/7، مقتطفات من رسائل تلاميذ إسرائيليين أرسلت مع بعض الهدايا إلى الجنود الاحتياط الذين كانوا يخدمون في رام الله حينها، و"فاجأتهم" بمضمونها التالي:

– "أصلي لك كي ترجع إلى بيتك سالماً، وأن تقتل على الأقل عشرة من أجلي".

– "خالف الأوامر وأبدهم. وتذكر أن العربي الصالح هو العربي الميت".

– "دع الفلسطينيين، "سوّد الله اسمهم"، يحترقون في النار. اخرق فيهم ثقوباً ببندقيتك الـ 16M واقذفهم بالقنابل".

➤ صحيفة يديعوت أحرونوت، 2002/5/7.



الكلاب، إذا رأوا أنك مرتبك لا تقم برد فعل على تحرشاتهم حتى لا يهجمون عليك، وأما إذا قمت بضربهم فإنهم سيهربون كالكلاب[62]!.

ويقول الباحث الصهيوني يشعيا هوريم: الصورة النمطية للشخصية العربية تتشكل في وجدان الأطفال اليهود منذ الصغر، مما يؤدي إلى التطرف، ففي استطلاع أجري للشبيبة الإسرائيلية، وشمل 600 شاب وفتاة من الفئة العمرية 15–18 حول العرب ووجودهم في فلسطين والعلاقة معهم، كانت النتيجة:

- 92% منهم يرون أن لليهود الحقّ الكامل في فلسطين.
- 50% منهم يرون ضرورة تقليص الحقوق المالية للعرب في داخل فلسطين.
- 56% منهم يرفضون المساواة بالعرب كلياً، و37% يريدون فقط مساواة العرب لهم في خدمة الجيش!
- 40% منهم أبدوا تأييدهم لأي حركة سرية تنتقم من العرب.
- 60% منهم وافقوا على طرد كل عربي من فلسطين.

وقد ذكر الباحث الإسرائيلي أدير كوهن Adir Cohen في كتابه "وجه بشع في المرآة" An Ugly Face in the Mirror أن التأثير المبكر على الأطفال لرسم الصورة النمطية، هو عنصر ذو إجماع بين الباحثين في المناهج التعليمية الإسرائيلية.

وركز كوهن في أحد فصول الكتاب على نتائج استطلاع لمجموعة من تلاميذ الرابع والخامس والسادس الأساسي لليهود في مدرسة



الكرمل بحيفا. طلب من التلاميذ الإجابة عن خمسة أسئلة حول سلوكهم تجاه العرب، وكيف ينظرون إليهم، وما علاقتهم بهم. وأظهرت النتائج أن:

- 75% من الأطفال وصفوا العربي "بأنه قاتل ومجرم ومخرب، وبأنه يخطف الأطفال".
- 80% منهم قالوا إنهم يرون العربي كشخص "قذر، بوجه مرعب".
- 90% من التلاميذ قالوا إنهم يعتقدون أن الفلسطينيين ليست لهم حقوق أياً كانت بالأرض في "إسرائيل" أو فلسطين.

وقد أجرى كوهن أيضاً بحثاً على 1,700 كتاب للأطفال الإسرائيليين التي نشرت بعد عام 1967. فوجد أن 520 من هذه الكتب تضمنت إذلال الفلسطينيين ووصفهم بأوصاف سلبية، ووضع تحليلاً لهذه الأوصاف، فكانت النتيجة أن 66% من الكتب تشير إلى أن العرب يتصفون بالعنف، وأن 52% شريرون، و37% كذابون، و31% جشعون و28% متقلبون و27% خونة ... إلخ. وقد أوضح كوهن أن مؤلفي كتب الأطفال هذه استطاعوا تكريس الكراهية تجاه العرب، عن طريق تجريدهم من طبيعتهم الإنسانية، وتصنيفهم بصنف آخر.

من جهة أخرى، فقد بيّن بحث أجرته جامعة حيفا أن نظرة الطلاب اليهود لنظرائهم العرب عنصرية ومؤسسة على الأفكار المقولبة، حيث تبيّن أن 75% منهم يرون أن العرب غير مثقفين، وليسوا حضاريين ولا نظيفين ويتصفون بالعنف... [63].





أطفال "إسرائيل"

أطفال إسرائيليون يكتبون على القذائف التي ستستخدم لضرب لبنان خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف الـ 2006. وقد تسببت هذه الحرب التي استمرت 33 يوماً فقط بمقتل أكثر من ألف مدني لبناني، بينهم نحو 400 طفل دون الـ 12 عاماً.

أف ب، 2007/7/17.


ISRAEL

خامساً
طرد العرب

"أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي".

قالها بن جوريون David Ben-Gurion، مخاطباً اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في حزيران/ يونيو 1938 [64].

بأكثر من ثلاثين مجزرة موثّقة، وتدمير 530 قرية فلسطينية وأوامر مباشرة من القادة والجنود للمواطنين العُزّل، تمّ ترحيل أكثر من 800 ألف فلسطيني عن أراضيهم عام 1948، مما تسبّب بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يحتفظون بمفاتيح بيوتهم القديمة ويتمسكون بحقّ العودة.

إن فكرة "الترانسفير" Transfer أي نقل أو ترحيل السكان الفلسطينيين، وهي التعبير بلباقة عن طرد العرب، هي فكرة شائعة



"حتى أولئك المؤرخين الذين حاولوا أن يكونوا منصفين، لم يعلموا بأعمال وحشية ارتكبها اليهود، مثل تلويث القناة التي تصل المياه عبرها إلى عكا بجراثيم التيفوئيد، وحالات الاغتصاب المتعددة، وعشرات المذابح.

إنني شخصياً أتهم السياسيين الذين خططوا، والجنرالات الذين نفذوا الخطة، بارتكاب جريمة تطهير عرقي. ومع ذلك، فإنني عندما أذكر أسماءهم لا أفعل ذلك لأنني أريد رؤيتهم يحاكمون بعد وفاتهم، وإنما كي أستحضر مرتكبي الجرائم والضحايا بصفتهم بشراً، وكي أحول دون إرجاع الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل إلى عوامل زئبقية مثل الظروف.

يقولون في بلدي: الأجانب لا يفهمون، ولا يستطيعون أن يفهموا، هذه الحكاية المعقدة، وبالتالي لا حاجة حتى إلى شرحها لهم. ويجب ألاّ نسمح لهم بالتدخل في محاولات حلّ النزاع، إلاّ إذا قبلوا وجهة النظر الإسرائيلية. وقصارى ما يمكن للعالم فعله، حسب ما دأبت الحكومة الإسرائيلية على القول دائماً، هو أن يُسمح لنا، نحن الإسرائيليين، بصفتنا ممثلين للطرف "المتحضر" و "العقلاني" في النزاع، بإيجاد حلّ عادل لـ أنفسنا وللطرف الآخر، الفلسطينيين، الذين هم في النهاية صورة مصغرة للعالم العربي "غير المتحضر" و "الانفعالي" الذي ينتمون إليه.

لكن قصة 1948 ليست، طبعاً، معقدة على الإطلاق. إنها القصة البسيطة والمرعبة لتطهير فلسطين من سكانها الأصليين، وهي جريمة ضدّ الإنسانية أرادت إسرائيل إنكارها وجعل العالم ينساها".

➤ المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه Ilan Pappe في كتابه: **التطهير العرقي في فلسطين** *The Ethnic Cleansing of Palestine*، نقلاً عن صحيفة **الحياة**، لندن، 2007/4/19.



في "إسرائيل" وما تزال تلقى رواجاً وتأييداً كبيراً بين الإسرائيليين حتى اليوم. وهذا المفهوم راسخ في الصهيونية، ومتأصل في النظرة الصهيونية إلى كون أرض "إسرائيل" حقّاً وراثياً لليهود، وإلى كونها ملكاً حصرياً لهم، وهذا ما يتبناه معظم يهود "إسرائيل"، وهذا يقود طبعاً إلى الاستنتاج أن العرب غرباء وأن عليهم أن يرحلوا. لذلك رافقت فكرة ترحيل العرب كل مراحل المشروع الصهيوني قبل تأسيس الدولة وبعده، فهذه الفكرة ذات جذور عميقة نجدها في النصّ الديني اليهودي، كما يبدو في النصوص التالية:

"وأما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً، فلا تستبقِ فيها نسمة ما بل تحرمها تحريماً"[65].

"وإذا أدخلك الرب إلهك الأرض التي أنت صائر إليها لترثها واستأصل أمماً كثيرة من أمام وجهك... وأسلمهم الرب إلهك بين يديك وضربتهم فأبسلهم إبسالاً. لا تقطع معهم عهداً ولا تأخذ بهم رأفة"[66].

لقد صدرت دعوات إلى طرد العرب من فلسطين في الكتابات الصهيونية المبكرة وقد صدرت هذه الدعوات عن زعماء صهاينة بارزين، حيث قام الكاتب إسرائيل زانجويل Israel Zangwill، بالترويج للشعار الذي طرحه اللورد البريطاني شافتسبري Lord Shftesbury والقائل إن فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"[67].

وفي معرض تأمله الانتقال من حال "جمعية اليهود" إلى حال الدولة، خطَّ هرتسل Herzl في 1895/6/12 في يومياته ما يلي:



"ينبغي لنا أن نترفق في استملاك الأملاك الخاصة في الأراضي المعينة لنا، سنسعى لتشجيع السكان المعدمين على عبور الحدود بأن نجد لهم عملاً في البلاد التي يمرون بها، مع الامتناع التامّ عن تشغيلهم في بلدنا... يجب أن تتمّ كلٌ من عمليتَي الاستملاك وإبعاد الفقراء بأقصى درجات التأني والاحتراس"[68].

ثمة أدلة وفيرة توحي بأن فكرة "ترحيل" الفلسطينيين كحلّ صهيوني لمشكلة بلد آهل بالسكان، كانت أكثر من مجرد فكرة خطرت ببال الأعضاء المؤسسين للنخبة السياسية الصهيونية. ذلك بأن هذه النخبة قد عبّرت عن خططها للعمل المستقبلي وبرامجها العملية للاستيطان في نطاق المجالس الداخلية للحركة الصهيونية، التي ضمت فضلاً عن هيرتسل وزانجويل: ليون موتسكين Leon Motzkin، ونحمان سيركين Nachman Syrkin، وناحوم سوكولوف Nahum Sokolow، وأرثر روبين

"بالنسبة لفلسطين، نحن لا نقترح حتى مجرد استشارة رغبات السكان الحاليين للبلد... إن القوى الكبرى الأربع ملتزمة بدعم الصهيونية. وسواء أكانت الصهيونية على حقّ أو باطل، حسنة أو سيئة، فإنها عميقة الجذور في التقاليد، وفي احتياجات الحاضر، وآفاق المستقبل. وأعظم بكثير من ظلامات ورغبات 700 ألف عربي يسكنون الآن في هذا البلد القديم".

➤ من مذكرة وزير الخارجية البريطاني بلفور إلى اللورد كيرزون Curzon، بتاريخ 11 آب/أغسطس 1919، والمحفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني
Public Record Office, F.O. 371/4183



Arthur Ruppin، وبيرل كاتسنلسون Berl Katzenelson، ومناحم أوسشكين Menachim Ussishkin، وفيكتور جاكوبسون Victor Jacobson، وحاييم وايزمن Chaim Weizmann، وأهرون أهرونسون Aharon Ahronson، وزئيف جابوتنسكي Ze'ev Jabotinsky، وأبراهام غرانوفسكي Abraham Granovsky، وديفيد بن جوريون، ويتسحاق بن تسفي Yitzhak Ben–Zvi وغيرهم، وقد كانت تخطط لاقتلاع الفلسطينيين وترحيلهم بصورة منتظمة، وتوطينهم في البلاد المجاورة تمهيداً لتنفيذ المشروع الصهيوني. وكانت هذه الشخصيات تنتمي إلى طيف عريض من التنظيمات السياسية الصهيونية على اختلاف أنواعها[69].

ويرى بني موريس Benny Morris بأن القيادة الصهيونية في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات دعمت، بإجماع وبإصرار تقريباً، فكرة "الترانسفير"، سواء أكانت طوعية أم قسرية لحلّ المشكلة العربية، وأضاف بأن هناك جبالاً من البراهين تثبت ذلك[70].

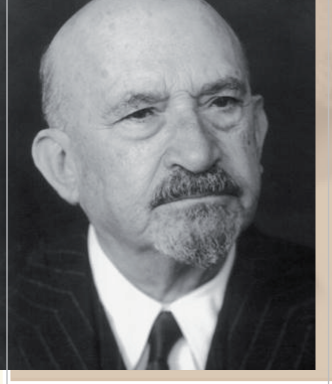
وإبان فترة الانتداب البريطاني، اعتمد القادة الصهاينة سياسة تستند على الاستفادة من العلاقة القائمة مع البريطانيين فأجروا محادثات مع المسؤولين البريطانيين من أجل التوصل إلى حلّ "مشكلة السكان العرب" في فلسطين، عن طريق نقلهم إلى البلاد العربية. ويمكن التماس البيّنة على مثل هذه الاتصالات الخاصة بالمسؤولين البريطانيين في مراجعة ونستون تشرشل Winston Churchill للشؤون



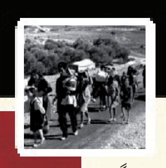
الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر 1919. فقد كتب: "وهناك اليهود الذين تعهدنا بإدخالهم إلى فلسطين والذين يعتبرون إجلاء السكان المحليين بما يلائم مطالبهم أمراً مفروغاً منه"[71].

وفي العام 1930 خطا حاييم وايزمن، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، خطوة أبعد في المسعى الصهيوني لإيجاد "حلّ جذري" لمشكلتي "الأرض" و"السكان العرب"، بأن تقدَّم بخطّة لترحيل العرب، عُرضت على وزارة المستعمرات، واقترحت أن يُمنح قرضٌ قدره مليون ليرة فلسطينية، يجمع من أصحاب رؤوس الأموال اليهود؛ من أجل توطين جماعات الفلاحين الفلسطينيين في إمارة شرق الأردن[72].

في لقاء سري مع السفير السوفييتي في لندن إيفان مايسكي في شباط/ فبراير 1941، عرض حاييم وايزمن تهجير مليون فلسطيني من أرضهم من أجل إحضار 4 - 5 ملايين يهودي من شرق أوروبا مكانهم، وأرسل السفير تقريراً بذلك، حفظته الخارجية الروسية في أرشيفها، إلى أن كشفته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في أيار/ مايو 1993، ونشرته جريدة القدس، وكذلك الرأي الأردنية في 1993/5/29.



➤ وايزمن هو رئيس الحركة الصهيونية (1921 - 1933، 1935 - 1946) وأول رئيس للكيان الصهيوني.



وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1937، كتب بن جوريون إلى ابنه قائلاً "لا بدّ أن نطرد العرب، ونستولي على أماكنهم... وأن نستعمل القوة إذا اضطررنا إلى ذلك"[73]. وقد كانت مسألة ترحيل العرب إحدى أهم نقاط البحث على رأس جدول أعمال المؤتمر العالمي لـ"إيحود بوعالي تسيون"، وهي أعلى هيئة في حركة الصهيونية العمالية العالمية، وكذلك على جدول أعمال المؤتمر الصهيوني العشرين، اللذين عُقدا في زيوريخ Zurich في آب/ أغسطس 1937، وقد عبّر معظم المندوبين البارزين المشاركين في المؤتمر عن تأييدهم لفكرة الترحيل[74].

وبين سنة 1937 وسنة 1948، صيغت وقدمت عدة خطط ترحيل صهيونية، منها: خطة سوسكين Soskin للترحيل القسري (سنة 1937)، وخطة فايتس Weitz للترحيل (كانون الأول/ ديسمبر 1937) وخطة بونيه Bonnet (تموز/ يوليو 1938)، وخطة روبين Ruppin (حزيران/ يونيو 1938)، وخطة الجزيرة (1938 – 1942)، وخطة إدوارد نورمان Edward Norman للترحيل إلى العراق (1934–1948)، وخطة بن – حورين Ben – horin (1933–1938) وخطة يوسف شختمان Joseph Schechtman للترحيل القسري (1948). وفي أثناء الفترة نفسها ألفت ثلاث "لجان ترحيل"، أنيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترويج خطط الترحيل[75].

إن هذه الخطط والمشاريع تدلّ على أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد تولّدت من تخطيط مسبق؛ فالتغيير العرقي الديني السكاني لفلسطين



تطهير عرقي مسكوت عليه

إبادة القرى العربية غير المعترف بها من قبل "إسرائيل" في النقب، والتي يفوق عددها الـ40 قرية

" أتحدث عن أكثر من 140 ألف عربي يعيشون في منطقة النقب، التي تقع في الجزء الجنوبي من فلسطين. ويطلق عليهم في الأدبيات اسم عرب بئر السبع أو بدو النقب. وهؤلاء هم أبناء البدو الذين استوطنوا النقب (قضاء بئر السبع) منذ آلاف السنين. وامتلكوا أرضها التي قدرت في عام 1948 بخمسة ملايين دونم (الدونم يعادل ألف متر أو ربع فدان). كانوا يزرعون منها مليونين حسب موسم الأمطار. وبعد الاجتياح الإسرائيلي الكبير في عام 1948، فرغت النقب من معظم سكانها (ما بين 80 و85 %). حيث تمّ تهجير بعضهم وفرّ البعض الآخر. وبقى 11 ألفاً، تشبثوا بالأرض ورفضوا مغادرتها. وهؤلاء أصبح عددهم الآن 140 ألفاً (نصفهم يعيشون في القرى غير المعترف بها) وقد ظلّت إسرائيل تطاردهم منذ عام 1948 حتى هذه اللحظة. فحجزتهم في "سياج" مساحته 900 ألف دونم. وتقلصت زراعاتهم، فانخفضت من مليوني دونم إلى 240 ألفاً على أحسن تقدير".

➤ فهمي هويدي، "تطهير عرقي مسكوت عليه،" صحيفة **الخليج**، الإمارات، 2007/9/11 .



العربية، المشفوع بـ "ترحيل" أكبر عدد ممكن من سكانها الأصليين إلى خارج الدولة اليهودية الموعودة، قد تطور من حلم صهيوني عبر الخطط والمقترحات، ابتداء من سنة 1937 فصاعداً، إلى خطط عملانية، كخطة دالت أو الخطة "د" Plan D or Dalet، ثم إلى سياسة فعلية سنة 1948.

بعد مرحلة التأسيس والتخطيط لطرد العرب جاء دور التنفيذ، وذلك خلال حرب عام 1948، التي تميزت بالعمليات العسكرية التي نفذها الصهاينة وأهمها الخطة دالت، والتي شملت عدداً من العمليات التي بلغت ثلاث عشرة عملية، لكل منها مكان وزمان محدد. وتعرِّف المصادر الإسرائيلية الخطّة دالت بأنها أول خطة استراتيجية وضعتها الهاغاناه بغرض احتلال مناطق على نطاق قطري واسع والسيطرة عليها، ومن ضمن ما تهدف إليه تطهير القرى العربية، وطرد العرب من المناطق المختلفة وحتى من أحياء معينة. واستهدفت الخطة مدن صفد، طبريا، حيفا، تل أبيب، يافا، القدس...[76]. ولقد ثبت من خلال إحدى الوثائق التي قام بتحضيرها فرع الاستخبارات في وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي تناولت موضوع هجرة العرب من فلسطين في أثناء الفترة الممتدة بين 1945/12/1 و1948/6/1، والتي وقعت بين يدي بني موريس ونشرتها مجلة "ميدل إيست شدز"، بأن العمليات العسكرية من قبل العصابات الصهيونية، كانت السبب المباشر في طرد 75% من السكان الذين غادروا فلسطين[77].

بعد إعلان قيام "إسرائيل" عام 1948، لم يجرِ تطبيق المفهوم الصهيوني



للترحيل بصورة شاملة، وفشلت سياسة الطرد التي اتبعها الجيش الإسرائيلي، في أن تخلِّص الدولة اليهودية الجديدة من أقلية عربية ظلّت في مكانها. ومع ذلك، فمع طرد 750 ألف عربي فلسطيني من داخل حدود الدولة التي توسعت بصورة كبيرة، وبتخفيض عدد السكان العرب من أغلبية كبيرة إلى أقلية صغيرة، اعتقدت قيادة حزب العمل البراجماتية أنها حلّت، إلى حدّ كبير، مشكلات استيطان الأرض والمشكلات الديموغرافية السياسية. وكانت مستعدة لأن تقبل، على مضض، وجود أقلية عربية صغيرة خاضعة سياسياً وتابعة اقتصادياً، يبلغ عددها حوالى 160 ألف فلسطيني من مجموع أكثر من 900 ألف فلسطيني، كانوا يقيمون في المناطق التي أصبحت "دولة إسرائيل" عقب حرب 1948.

وسعياً للحصول على

"يجب أن يكون واضحاً فيما بيننا أنه لا مكان في هذا البلد لشعبين. فبعد أن يتمّ نقل العرب، ستكون البلد واسعة بما يكفي لنا. إن الحلّ الوحيد هو أن تكون أرض إسرائيل، أو على الأقل الجزء الغربي منها [يعني فلسطين] دون عرب.... ليس هناك حلٌّ آخر.

إن الفكرة الصهيونية جاءت جواباً للمشكلة اليهودية في أرض إسرائيل؛ إن التفريغ الكامل للبلد من كل غير اليهود وتسليمها للشعب اليهودي هو الحلّ".

➤ يوسف ويتز Yosef Weitz مدير قسم الاستيطان (الأرض) في الصندوق القومي اليهودي، حسبما كتب في مذكراته في 1940/12/20 و1941/3/20، والمحفوظة في الأرشيف الصهيوني المركزي CZA تحت رقم 7/A246.

نقلاً عن:

Nur Masalha, The *Expulsion of the Palestinians* (U.S.A.: Institute for Palestine Studies, 1993), pp. 131 - 132.



الاعتراف الدولي للدولة المعلنة حديثاً، ضمَّن مجلس الدولة الإسرائيلية المؤقت، الذي سبق قيام الكنيست، "وثيقة الاستقلال" وعداً بأن الدولة اليهودية "ستتمسك بالمساواة الكاملة اجتماعياً وسياسياً بين كل مواطنيها من دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس". غير أن الذي حدث في الحقيقة كان العكس تماماً. وبعد إقامتها عاملت "إسرائيل" الفلسطينيين الذي بقوا داخل حدودها كالأجانب تقريباً. وحاولت السلطات استخدام كافة الوسائل التي تؤدي إلى دفع العرب لمغادرة أراضيهم، عن طريق إعداد مشاريع الترحيل الطوعية والقسرية تارة، وطوراً عن طريق طرد العرب بالقوة، وساعدها على ذلك فرض الحكم العسكري على السكان العرب، وقد حكمت مجموعة من الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية والديموغرافية والاستيطانية، والأيديولوجية الصهيونية، نشاطات الترحيل بعد العام 1948 وبعض عمليات الطرد خلال الخمسينيات، وهو ما يدفع إلى البحث عن تفسير لاستمرار الطرد الجماعي، على الرغم من إقامة الدولة، وطرد الأكثرية. إن الإجابة عن هذا التساؤل تكمن جزئياً في الشعور الواسع الانتشار لدى القادة الصهاينة بأن ثمة "عرباً كثيرين" بقوا في "إسرائيل"، وهو شعور مستمد من المقدمات والأصول الأساسية للصهيونية، وخصوصاً مبدأ الدولة اليهودية المتجانسة ديموغرافياً "ذات الأرض الأكثر تحت السيطرة اليهودية، والعدد الأقل من العرب".

إن مثل هذا الشعور يمكن تحسّسه من خلال التصريحات العديدة، والتي سنعرض عينة منها، فقد همس إيجال يادين Igal Yadin، رئيس



أركان الجيش الإسرائيلي (1949–1952) في أذن رئيس الحكومة بن جوريون: "إن الأقلية العربية تشكل خطراً على الدولة، في أيام السلم كما في أيام الحرب"[78]. وفي إحدى الجلسات قال يتسحاق بن تسفي، رئيس "إسرائيل" (1952–1963)، إنه "يوجد في البلد عرب أكثر من اللزوم"، وقال عضو الكنيست شلومو لافي Shlomo Lavi: "يقلقني هذا العدد الكبير من العرب، إذ قد ينشأ وضع نكون فيه نحن الأقلية في دولة إسرائيل. إن تعداد العرب في البلد اليوم يبلغ 170 ألف نسمة، بينهم نحو 22 ألفاً من الأولاد في سنّ التعليم الإلزامي". وقال عضو الكنيست يحئيل دوفدفني Yehiel Duvdevani: "إذا كان هناك طريقة لحل المشكلة بترحيل الـ 170 ألف عربي المتبقين فإننا سنفعل ذلك"[79].

ويقول شموئيل دايان Shmuel Dayan، والد موشيه دايان وهو عضو كنيست وقائد عمالي، في ندوة عقدها حزبه سنة 1951 إن "إسرائيل" لا يمكن أن تسمح للطابور الخامس العربي في الدولة بأن يصبح قوياً. كما صرحت جولدا مئير Golda Meir وزيرة العمل في حكومة بن جوريون آنذاك، في الاجتماع نفسه، أنها تشعر "بالغثيان" حين تسمع عربياً يقسم يمين الولاء للدولة "إسرائيل" ثلاث مرات في اليوم[80]. أما وزير الخارجية موشيه شاريت Moshe Sharett (Shertok)، ورئيس الحكومة فيما بعد، فقد صرح بأنه من الأفضل ألاّ يكون لدينا عرب في الدولة[81]، بينما قال بن جوريون: "هؤلاء العرب [المقيمون في إسرائيل] يجب ألاّ يقيموا هنا بالطريقة



نفسها التي يجب فيها ألاّ يقيم اليهود الأمريكيون بأمريكا... أعتقد أنه علينا أن نفعل كل شيء لكي يقيم أي عربي في دولة عربية، لأن العرب لديهم بلدان... فإذا اندلعت الحرب فإن كل العرب [المقيمين في إسرائيل] سيهربون إما خوفاً من أن نذبحهم، وإما لأنهم سيفكرون في أنهم سيساعدون دولهم العربية على ذبحنا"[82].

وفي العام 1950، عبر موشيه دايان Moshe Dayan، قائد القيادة الجنوبية، عن آرائه المتطرفة تجاه فلسطيني 48 أو ما يعرف بـ"عرب إسرائيل" الذين عدّهم طابوراً خامساً: "آمل أن تسنح لنا فرصة أخرى في المستقبل لترحيل هؤلاء العرب عن أرض إسرائيل، وإذا توفرت هذه الفرصة يجب ألا نفعل أي شيء لإغلاق هذا الخيار"[83].

إن من يقرأ هذه التصريحات الصادرة عن كبار القادة الصهاينة العسكريين والسياسيين، لن يحتاج إلى جهد كبير لكي يكتشف الروحية التي حكمت تصرفهم تجاه السكان العرب، وهذه التصريحات لم تَبقَ مجرد كلام في الهواء، بل وجدت صدى لها من خلال عمليات الطرد الفعلي للسكان العرب في كل مناسبة سمحت لهم فيها الظروف بالقيام بطرد العرب، سواء عبر استغلال الأجواء التي أمنها فرض الحكم العسكري، أو نتيجة لبعض الظروف الأمنية التي سادت المنطقة؛ فخلال الأعوام الأولى من عمر الدولة جرى طرد أكثر من عشرة آلاف من فلسطينيي 48 من قِبَل الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى عدة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين، الذين استطاعوا التسلل عائدين إلى قراهم ومدنهم. ففي صيف سنة 1950، تلقى 2,700 شخص من السكان



الباقين في مدينة المجدل العربية في الجنوب أوامر طرد، ونقلوا إلى حدود قطاع غزة خلال أسابيع قليلة[84]. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، أرغمت نحو 500 عائلة من البدو العرب (قوامها ألف شخص) من منطقة بئر السبع على اجتياز الحدود إلى الضفة الغربية، واحتج الأردن على هذا الطرد. ثم جرت عملية طرد أخرى لنحو 700 إلى ألف شخص من قبيلة العزازمة أو قبيلة الجهالين إلى الأردن في أيار/ مايو 1950. وفي 1950/9/2، اعتقل الجيش الإسرائيلي مئات الرجال من قبيلة العزازمة من النقب ودفعهم إلى الأراضي المصرية. وأورد موريس نقلاً عن تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية أنه في الفترة ما بين 1949 وسنة 1953 طردت "إسرائيل" ما يناهز مجموعه 17 ألف بدوي من النقب ليسوا جميعاً متسللين مزعومين. وقد قُلّص عدد العرب في النقب بالطرد وبالفرار من 65 ألفاً إلى 13 ألفاً سنة 1951[85]. وفي سنة 1953، ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن سبعة آلاف بدوي عربي، نصفهم تقريباً من قبيلة العزازمة، طردوا بالقوة من النقب[86].

كذلك جرت عمليات طرد في منطقة المثلث بعد ضمّها إلى "إسرائيل" في أيار/ مايو 1949، عقب توقيع اتفاق رودس مع الأردن في 1949/4/3. وعلى سبيل المثال، ففي أواخر أيار/ مايو من العام 1949، طرد الحاكم العسكري أربعة آلاف "لاجئ داخلي" من المثلث الصغير عبر الحدود إلى داخل الضفة الغربية[87].

وفي السنة نفسها (1949) طردت "إسرائيل" نحو ألف شخص من قرية باقة الغربية في المثلث عبر الحدود إلى الضفة الغربية. وفي أوائل





شباط/ فبراير 1951، طرد سكان ثلاث عشرة قرية عربية صغيرة في وادي عارة إلى خارج الحدود[88]. وفيما بعد، في 1951/11/17، طرد سكان قرية خربة بويشان في المثلث الصغير أيضاً ونسفت بيوتهم على يد الجيش. وفي منتصف نيسان/ أبريل 1949، ذكر قنصل الولايات المتحدة في القدس، في تقريره أن "عدة مئات" من عرب الجليل "كلهم مواطنون إسرائيليون"، تمّ طردهم بواسطة الجيش الإسرائيلي عبر الحدود[88]. وفي تاريخ 1956/10/30، بعد يوم واحد فقط من مذبحة كفر قاسم، استغل الجنرال إسحق رابين، الذي كان قائداً للقيادة الشمالية آنذاك، وتولى فيما بعد رئاسة الحكومة عدة مرات، الهجوم على مصر في الجنوب (العدوان الثلاثي) لتنفيذ عملية طرد جماعي للعرب الإسرائيليين عبر الحدود الشمالية إلى سورية، حيث طرد ما بين ألفين وخمسة آلاف شخص من سكان القريتين: كراد الغنّامة وكراد البقّارة الواقعتين جنوب بحيرة الحولة، وكان الجيش الإسرائيلي قد طرد هؤلاء القوم من قراهم الأصلية سنة 1951 في أثناء مشاريع تحويل المياه. فقد كتب رابين عن هذه الواقعة في مذكراته: "حللت مشكلة في الشمال باستغلال الحرب ضدّ المصريين، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة. قمنا بنقل نحو 2,000 عربي كانوا يشكلون عبئاً أمنياً إلى سورية". وفي إشارة إلى الواقعة ذاتها قال رابين إنه في سنة 1956، طرد الجيش الإسرائيلي ما بين ثلاثة وخمسة آلاف قروي عربي من المقيمين في الجليل إلى سورية. وعندما سأله محاوره عن ردة فعل القرويين تجاه طردهم أجاب: "أنا لم آخذ في هذا الأمر قراراً ديموقراطياً"[89].



وإذا كانت فكرة ترحيل فلسطينيي 48 واكبت، قولاً وفعلاً، كل مراحل المشروع الصهيوني، وإذا كان ثمة من حاول في السابق تلطيف هذا المفهوم أو التغطية عليه، فإن التطورات التي شهدتها هذه الفكرة حولتها إلى حزب سياسي أولاً، ثم إلى "تراث" صهيوني يجب تدريسه ضمن المناهج التعليمية ليس لليهود فقط، بل للطلاب العرب أيضاً، وذلك في ضوء قرار وزيرة المعارف في الحكومة الإسرائيلية، ليمور ليفنات Limor Livnat، تدريس "تراث" رحبعام زئيفي في المدارس الإسرائيلي. وزئيفي مؤسس حزب "موليدت" سنة 1988، الذي تبنى أيديولوجية "الترانسفير". وهو الذي قال في هذا المجال إن "الصهيونية كلها صهيونية ترانسفير"، و"إذا كان الترانسفير غير أخلاقي، فالصهيونية أيضاً غير أخلاقية"، ومن أقواله المشهورة: "العمال الفلسطينيون مثل القمل يجب التخلص منهم، العمال الفلسطينيون ينتشرون مثل السرطان"[90].

وخطورة أقوال زئيفي تكمن في أنه قال بصوتٍ عالٍ ما فكّر به قادة الليكود: "في أرض إسرائيل مكان لشعب واحد فقط هو شعب إسرائيل"[91].

تجدر الإشارة إلى أن زئيفي اغتالته المقاومة الفلسطينية في 2001/10/17 في القدس. بيد أن أفكاره ودعواته بقيت تنبض في الوسط الإسرائيلي، وامتدت لتشمل سياسيين وأكاديميين إسرائيليين من كافة التيارات السياسية والانتماءات الفكرية[92].

لم تكتفِ الحكومات الإسرائيلية بتطبيق سياسة الطرد الجماعي ضدّ البقية الباقية من السكان العرب في "إسرائيل". حتى إنها وضعت في



موازاة عمليات الطرد العديد من الخطط والمشاريع لترحيل العرب إلى أماكن أخرى في العالم، مبررة ذلك لنفسها بحصول سوابق تاريخية، مثل عمليات نقل السكان التي حصلت في القرن العشرين لليونانيين والأتراك والهنود والباكستانيين والألمان والأوروبيين الآخرين، معتبرة أن عملية اقتلاع الفلسطينيين ونقلهم إلى البلاد العربية بشكل خاص ستشكل مجرد إعادة توطين.

انطلاقاً من هذه الخلفية، واستكمالاً لسياستها الهادفة إلى ترحيل العرب، سعت السلطات الإسرائيلية عبر مؤسساتها المتنوعة إلى تأمين الظروف الملائمة لتحقيق هدفها، فعمدت إلى وضع عدد من الخطط والمشاريع لترحيل العرب، وبعض هذه الخطط حاول دفع العرب لمغادرة بلادهم وأرضهم عن طريق تقديم المغريات والمحفزات إضافة إلى إجراءات التضييق المتبعة، ومن هذه الخطط، عملية يوحنان Yohanan، والعملية الليبية، اللتان لم يكتب لهما النجاح. بينما سعت السلطات بواسطة خطط أخرى تعتمد على استخدام القوة والمذابح المدبرة لتحقيق غايتها، مثل عملية حفرفيرت.

ومن أبرز الخطط التي أثيرت في السنوات الأخيرة، والتي سينبني عليها ترحيل سكان عرب من "إسرائيل"، خطة النقب 2015، وهي التي قدمت كونها "الخطة القومية الاستراتيجية لتطوير النقب"، وهدفها المركزي زيادة عدد السكان اليهود في النقب إلى 900 ألف خلال عشر سنوات، وتخصيص 3.9 مليار دولار لتنفيذ ذلك. وترى هذه الخطة في وجود البلدات العربية غير المعترف بها مشكلة تعوق التنفيذ[93]، وهو ما يعني عملياً إخلاء وهدم البلدات العربية غير المعترف



بها وهذا ما يجري تنفيذه حالياً في النقب.

وفي 2007/4/28 كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت عن خطة جديدة قيد الدرس لعوتنيئيل شنلر Otniel Schneller (الذي ينتمي إلى حزب كاديما Kadima) تتضمن رسم مسار جديد للخطّ الأخضر من أجل "إحداث تغيير ديموغرافي حادّ". وبحسب الصحيفة، فإن هناك تشابهاً كبيراً بين خطّة شنلر وبين خطّة أفيغدور ليبرمان، الذي يطالب بفصل المثلث عن "إسرائيل" وضمه إلى السلطة الفلسطينية. ويؤكد شنلر نفسه هذا؛ فيؤكد أنّ الفرق بين الخطّتين هو أن خطّته تمتد على 30 سنة، في حين يطلب ليبرمان تنفيذها فورًا.

وبحسب شنلر فإن العرب الذين ستشملهم الخطّة لن يكون في وسعهم نقل أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى في البلاد، كما لن يكون في وسعهم إقامة مصالح وأعمال اقتصادية في "إسرائيل"، وبإمكانهم العمل في المدن الإسرائيلية ولكن شريطة الحصول على تصاريح خاصة. ويعرض شنلر استكمال الخطة المذكورة خلال 20–30 عامًا، يتمّ خلالها، في حال التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية وضمّ الكتل الاستيطانية إلى "إسرائيل"، تحويل سكان المثلث إلى مواطنين في حالة "خاصة"، يكونون بموجبها مواطنين في "إسرائيل"، وفي الوقت نفسه جزءاً من الدولة الفلسطينية[94].



نكبة 1948

كان عام 1948 أحد أكثر الأعوام دموية وعنفاً من قبل العصابات الصهيونية التي عملت على طرد الفلسطينيين من أراضيهم بالإرهاب والقتل والمجازر، الذي مارسته بأشكال متعددة.

مئات الآلاف من الفلسطينيين، طردوا من بيوتهم دون أي استعداد، فخرجوا هاربين بحياتهم.


ISRAEL

سادساً
انتهاك المقدسات

"التفجير تمّ على أيدي قوات الساحل وبناء على أوامري". هذا ما ردّ به قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي موشي دايان لدى سؤاله عن عملية تفجير مقام الإمام الحسين في مدينة المجدل في تموز/ يوليو 1950. وحسب أبحاث البروفيسور إيل بنفنستي Eyal Benvenisti، فإنه من بين مائة وستين مسجداً كانت قائمة في القرى الفلسطينية التي شملها اتفاق الهدنة وبقيت تحت سيطرة "إسرائيل"، لم يبقَ اليوم سوى أقل من أربعين[95].

تعدّ الحريات الدينية أحد أهم مركبات الحقوق المدنية، إضافة لكونها أحد ركائز الحقوق الثقافية وشكلاً أساسياً من أشكال تطبيقها، وذلك لارتباط



هذه الحريات والحقوق بالتراث والثقافة والهوية الفردية والجماعية للمواطنين في أي دولة كانت.

وعلى الرغم من ذلك، تُظهر التقارير الصادرة عن عدد من مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات الإسلامية داخل "إسرائيل"، أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تفعل أي شيء لتنفيذ التزاماتها بحماية الحقوق الدينية والثقافية للأقلية العربية في "إسرائيل"، بل قامت بفعل العكس من ذلك، حيث تؤكد التقارير وجود نمط منظم لانتهاك هذه الحقوق من خلال حرمان المواطنين العرب المسيحيين والمسلمين من الدخول إلى عدة مواقع مقدسة، من ضمنها مساجد وكنائس، بسبب إغلاقها بحجج مختلفة، إضافة لإفساح المجال أمام خطوات تشمل تدنيس وانتهاك الحرمات والمقدسات بشكل مباشر، مثل استعمال بعض الكنائس والمساجد في القرى المهجرة كحظائر للأغنام والأبقار، أو مخازن أو حتى حانات ومتاجر، كما أن الحكومات الإسرائيلية لم تقم بأي خطوة لمنع مجموعات يهودية من الاستيلاء على بعض المساجد وتحويلها إلى أماكن عبادة يسمح لليهود فقط باستخدامها[96].

فور إقامة دولة "إسرائيل"، تمَّت مصادرة جميع أملاك الوقف الإسلامي ونقلها إلى ملكية الدولة. أما الممتلكات الدينية المسيحية فقد بقيت تحت سلطة الطائفة ذات الصلة، واستمرت الأديرة بالعمل كما كان عليه الحال قبل العام 1948، وذلك بدافع الحساسية الدينية وسلطة العالم المسيحي الغربي والفاتيكان. مع ذلك فإن معظم الأراضي التابعة



للكنيسة المسيحية، بما فيها تلك الموجودة في القرى المدمرة، تعرضت إلى عمليات مصادرة من قبل الدولة، مماثلة لما طُبق على أراضي العرب الذين أصبحوا لاجئين نتيجة حرب 1948 [97].

تجدر الإشارة إلى أنه من أجل السيطرة على موارد نظام الأوقاف الإسلامية وأراضي الوقف التي بلغت 6.2 % من مساحة "إسرائيل"[98]، أصدرت "إسرائيل" عدة قوانين كان قانون أملاك الغائبين أكثرها تأثيراً. وقد جرى تقدير مساحة الأراضي الموقوفة التي تمّت مصادرتها عبر القوانين المختلفة ما نسبته 80% من أراضي الوقف، أي ما يوازي 244,430 دونماً[99].

إن الإجحاف الذي تعرض له المسلمون الفلسطينيون في "إسرائيل" لم يقتصر على سلب أراضي الأوقاف فحسب، بل تعداه إلى تدنيس حرمة أماكن العبادة والأماكن المقدسة، إلى درجة جعلت الشيخ رائد صلاح يتهم الدولة بممارسة الاضطهاد الديني ضدّ المسلمين، المتمثل في هدم أكثر من ألف مسجد خلال عام 1948 وما بعده، ومصادرة الأوقاف الإسلامية، واستمرار انتهاك حرمة أكثر من سبعين مسجداً من قبل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، واستمرار استخدام هذه المساجد كمطاعم وخمّارات ومتاحف، واستمرار حفر مقابر المسلمين ونبش عظام موتاهم، ثم إقامة الشوارع والفنادق والأحياء السكنية عليها، ومواصلة منع المسلمين من الصلاة في كثير من المساجد مثل مسجد الغابسية، ومسجد حطين، ومسجد قيسارية وغيرها، ومواصلة منع



رفع الأذان في عشرات المساجد، ومواصلة منع دفن الموتى في كثير من المقابر الإسلامية، ومواصلة بعض الأجهزة الرسمية وصف الزكاة ووصف دافعيها من المسلمين بأنه "دعم للإرهاب"[100].

وحول الموضوع ذاته، بعث رئيس محكمة الاستئناف الشرعية القاضي أحمد ناطور، رسالة إلى رئيس الحكومة[101]، يعترض فيها على الحالة التعيسة التي ترزح تحتها المقدسات الإسلامية في البلاد، وخصوصاً في المدن المختلطة وفي المواطن التي ليس فيها مسلمون في الوقت الحاضر. وينتقد فيها أيضاً قانون أملاك الغائبين لما تضمنه من بنود ألحقت الإجحاف بالأملاك الوقفية، ولتناقضه مع الشريعة الإسلامية، وسماحه باستغلال الوقف لأغراض لا تتوافق مع الغاية التي رصد من أجلها الوقف، لافتاً النظر إلى أن الوقف شرعاً ليس سلعة تجارية، ومنبهاً من خطورة آثار عمل لجان الأمناء التي تتدخل السلطات في تعيينها، بحيث يكون مسؤولوها في أحيان عديدة من الشخصيات النفعية أو العميلة، والتي وصل الأمر ببعضها إلى بيع المساجد. وأشار ناطور في رسالته أيضاً إلى قيام الهيئات البلدية والحكومية باستغلال بعض الأماكن المقدسة كالمساجد بشكل يدنس قدسيتها تدنيساً فظاً، وامتناع "القيّم" عن إجراء أي صيانة للمقدسات الإسلامية المؤتمن عليها، على الرغم من أنه مأمور بذلك بموجب القانون، ورفض السلطات بالسماح للمسلمين بترميم مقدساتهم. وتحدث عن أعمال التدنيس والخراب والدمار التي تعرضت لها المقابر والمساجد، والسيطرة على بعضها



وتحويلها إلى أماكن عبادة لليهود، أو إلى ملاذ للفاسدين والمنحرفين. وقد اقترح بناءً على المعطيات التي ذكرها، تطبيقَ القوانين التي ترعى حرمة وسلامة المقدسات ومعاقبة كل من يتعرض لها بسوء، وإلغاء "لجان الأمناء"، وتعديل قانون أملاك الغائبين، والتوقف عن عملية البناء على أراضي المقابر.

إن تدمير الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية من قِبَل "إسرائيل" في حرب 1948 تضاعف وتفاقم في السنوات اللاحقة من خلال الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي، وذلك عن طريق:

- تدمير المساجد عندما حاول المصلون ترميمها، مثل قرى صرفند، وأم الفرج، ووادي الحوارث.
- تدمير المساجد التي شيّدت من قبل المواطنين العرب، الذين ليس لديهم أي مكانٍ للعبادة والصلاة فيه، مثل قرية تل الملح.
- التخويف المستمر من قبل الشرطة والمسؤولين في الدولة والسكان اليهود المحليين للمصلين، الذين يحاولون دخول أماكنهم المقدسة، مثل قرى الغابسية، وحطين، وسحماتا.
- إغلاق الأماكن المقدسة أو الإعلان عنها "مناطق مغلقة"؛ كي لا يتسنى للمواطنين العرب دخولها، مثل قرى البصة، والمنشية، والمسجد الكبير في بئر السبع.
- تشريع نزع القدسية عن الأماكن المقدسة كي يتمكن المالكون اليهود الجدد من طمس قدسيتها بتحويلها إلى حاناتٍ ومطاعم أو



شقق سكنية، مثل مساجد عين حوض، وعسقلان، وقيساريا.

- المصادقة الرسمية والموافقة على الأعمال التي يقوم بها المصلون اليهود، الذين يدّعون بأن الأماكن المقدسة الإسلامية هي أماكن عبادة يهودية، مثل النبي روبين، ولفتا، ووادي حنين، واليازور.

طمس المقابر الإسلامية والمسيحية وتسليمها لسلطات التخطيط الإسرائيلية والتي بدورها تقوم بشقّ طرق، وإقامة وحداتٍ سكنية ومناطق صناعية عليها، مثل قرى البصة، ودير ياسين، وصرفند العمار.

إن هذا المسّ بأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية يتفاقم بأشكالٍ علنية أخرى من التمييز، منها: غياب الاعتراف القانوني لأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، وحجب تخصيص الميزانية الممنوحة لأماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، وعدم التطوير السياحي في المناطق العربية، وعدم توفير أي حماية للأماكن المقدسة، والقيام بالحفريات في الأماكن المقدسة في المناطق العربية، وملاحقة الشخصيات القيادية الدينية مِن الذين يعبّرون عن آرائهم السياسية المعارضة للسياسات الإسرائيلية. ويبدو الهدف من هذه الاستراتيجيات واضحاً، وهو طمس التراث الإسلامي والمسيحي للشعب الفلسطيني[102].



إنتهاكان، أحدهما للحرية الشخصية، وآخر للحجاب، أحد الرموز الدينية للمسلمين، في هذه اللقطة لشابة وطفل إسرائيليين يعتديان على إمرأة فلسطينية على مرأى من رجال الشرطة الإسرائيليين.



خـاتمـة

على الرغم من كل ما تقدم في هذه الدراسة بخصوص التمييز العنصري في "إسرائيل" تجاه المواطنين العرب، يبقى هناك الكثير من الجوانب التي لم يتسنَّ الإحاطة بها بشكل كافٍ، إذ إن ملف العنصرية في "إسرائيل" ملف كبير ومتجذّر. لكن ما ذكر في هذه الدراسة كافٍ لإظهار أن "إسرائيل" هي فعلاً، كيان عنصري. فالنماذج التي تمّ عرضها تثبت الإجحاف والتمييز الذي يتعرض له فلسطينيو 48 في "إسرائيل"، ولا تترك مجالاً للشك والتشكيك بحقيقة وجود فئتين من المواطنين في "إسرائيل"، يجري التمييز بينهما على خلفية دينية – قومية. ولعل ذلك يعود إلى التناقض الجوهري القائم بين طبيعة "إسرائيل" باعتبارها "دولة الشعب اليهودي"، ممّا يحتم أن يكون اسمها، وعلمها، ونشيدها وأعيادها ورموزها كلها

يهودية، وبين تبنيها للنظام الديموقراطي في ظلّ وجود فئة أخرى من المواطنين لا ينطبق عليهم التحديد الديني – القومي للدولة.

في ظلّ هذا التناقض، وبسبب توظيف الصهيونية للأسس العقائدية في بناء "إسرائيل"، والمتمثلة بالحقّ التوراتي والحقّ التاريخي، فإنه ليس مستغرباً أن تقوم الدولة التي تمتلك هذه الصفات والمعايير، بِسَنّ قوانين تحفظ طابعها وتضمن أفضليتها وتفوقها: "دولة اليهود" بمواجهة "خطر مواطنيها العرب". لكن المستغرب هو هذا الصمت العالمي والدائم على كل ما سببته وتسببه هذه العنصرية من معاناة.

فهل تصعب حقاً رؤية هذا التمييز الموجود هناك في كل مكان؛ في تصريحات زعمائهم وقياداتهم وفي كتبهم الدينية ومناهجهم التعليمية، والمكرّس بالقوانين. بل حتى ذلك الذي لم يتسنّ تكريسه، يمارسونه دائماً وفي أبسط يومياتهم، في أحاديثهم وصحفهم ووظائفهم وتعاملاتهم وأحكامهم القضائية؛ تمييزٌ متفشٍّ لدرجةٍ يستحيل معها التصديق أن كل هذه الحالات والحوادث، هي مجرد أحداث وممارسات عابرة أو استثنائية. إنها باختصار: عنصرية.

هوامش

[1] انظر: خالد محمود الكومي، "حول التشابه والتطابق بين العنصرية والصهيونية في النظرية والتطبيق وموقف المجتمع الدولي منهما،" مجلة **الكاتب الفلسطيني**، دمشق، العدد 20، 1990، ص 80–86.

[2] فايز رشيد، **زيف ديموقراطية إسرائيل** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 71–73.

[3] طارق إبراهيم، على الهامش: التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للعام 2006، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، حزيران/يونيو 2007.

[4] طارق إبراهيم، القاتل واحد والمسؤولون كثر، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، الناصرة، 2005، ص 13.

[5] المصدر نفسه، ص 14.

[6] المصدر نفسه، ص 16.

[7] إسرائيل شاحاك، **التاريخ اليهودي: الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة**، ترجمة صالح علي سوداح (بيروت: 1995)، ص 120.

[8] **المصدر نفسه**، ص 121.

[9] أمنون روبنشتاين، صحيفة **معاريف**، إسرائيل، 1975/10/13.

[10] إسرائيل شاحاك، **مصدر سبق ذكره**، ص 126.

[11] للتوسع والمراجعة، انظر: **المصدر نفسه**، ص 128–151.

[12] صحيفة **هآرتس**، إسرائيل، 2002/3/22.

[13] أمنون برزبلاي، **هآرتس**، 2004/2/25.

[14] صحيفة **يديعوت أحرونوت**، إسرائيل، 2004/10/15.

[15] صحيفة **الصنارة**، الناصرة، 2004/2/13؛ وصحيفة **الميثاق**، اليمن، 2004/2/13.

[16] ميرون رابوبورت، **هآرتس**، 2005/4/29.

[17] بول أيدلبيرغ ويل موريسي، "رباط الإسلام بالنازية،" **نتيف**، العدد 3/92، أيار/ مايو 2003.

Paul Eidelberg and Will Morrissey, "Islam and Nazism," *Netiv*, Issue 92 /3, May 2003.

[18] سمير الهيجا، صحيفة **صوت الحق والحرية**، فلسطين، 2003/3/21.

[19] **معاريف**، 2003/11/2.

[20] نمر سلطاني، **مواطنون بلا مواطنة: تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي – إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000 – 2003**، ترجمة جلال حسن، وجمال عاشور، ومرزوق حلبي (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2003)، ص 161؛ و**هآرتس**، 2002/8/9.

[21] لمزيد من التفاصيل، راجع: نمر سلطاني، **مواطنون بلا مواطنة: تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي – إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000 – 2003**، ص 47–93، و159–163.

[22] للتفاصيل انظر: **المصدر نفسه**، ص 129–147.

[23] للتفاصيل انظر: **المصدر نفسه**، ص 125–147؛ وانظر: نمر سلطاني، **إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2003** (حيفا: مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2004).

[24] مركز مكافحة العنصرية، ملخص مقياس العنصرية 2006، 2007/3/26، انظر:

http://www.no-racism.org/arabic/default.asp?flag=ShowPubDetails&pubid=58

[25] انظر: أمين فارس، **ميزانية الدولة والمواطنون العرب: تقرير اجتماعي– اقتصادي للعام 2004**، ترجمة رؤى للترجمة والنشر (حيفا: مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل). (باللغة العبرية)

[26] الفقر يستثني المواطنين العرب الأكثر فقراً، موقع المشهد الإسرائيلي، 2006/2/10.

[27] المصدر نفسه.

[28] المصدر نفسه.

[29] أمين فارس، **مصدر سبق ذكره**.

[30] للاطلاع على التفاصيل والتوسع، انظر: نمر سلطاني، **مواطنون بلا مواطنة: تقرير مدى السنوي الأول للرصد السياسي - إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000 - 2003**، ص 101-123؛ وطارق إبراهيم، القاتل واحد والمسؤولون كثر، ص 15؛ وانظر استطلاعات الرأي الشهرية التي تجريها جامعة تل أبيب والتي تُنشر شهرياً في صحيفة **هآرتس**؛ وكذلك مقياس الديموقراطية في "إسرائيل" الذي يجريه سنوياً المعهد الإسرائيلي للديموقراطية.

[31] طارق إبراهيم، على الهامش.

[32] للاطلاع على تفاصيل جدران الفصل وأبعادها وخلفياتها ومضامينها العنصرية، انظر: طارق إبراهيم، **من وراء الأسوار** (الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، 2005). (باللغة العبرية)

[33] مركز مكافحة العنصرية، ملخص مقياس العنصرية 2006.

[34] **هآرتس**، 2007/3/12؛ وصحيفة **البيان**، الإمارات، 2007/3/14.

[35] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، الجزء السابع.

[36] للتوسع يمكن العودة إلى: دافيد كريتشمر، **المكانة القانونية للعرب في إسرائيل**، ترجمة نسرين مغربي (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 2002).

[37] إيليا زريق، "أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل،" في **دليل إسرائيل العام**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 1996)، ص 320.

[38] **المصدر نفسه**، ص 321.

[39] لمراجعة نصّ قانون العودة، راجع: **الوقائع الإسرائيلية**، كتاب القوانين، قانون العودة، 1950، عدد 51، ص 196؛ ولمراجعة نصّ قانون المواطنة، راجع: **الوقائع الإسرائيلية**، كتاب القوانين، قانون المواطنة، 1952، عدد 59، ص 190.

[40] للإطلاع التفصيلي، راجع: رمضان بابادجي وآخرون، **حقّ العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 6–57.

[41] لمراجعة حيثيات التعديل القانوني وأبعاده، راجع: نمر سلطاني، **إسرائيل والأقلية العربية 2003**، ترجمة جلال حسن (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2004)، ص 12–19.

[42] **معاريف**، 2003/7/31.

[43] نقله من أرشيف الجيش الإسرائيلي: هليل كوهين، **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ 1948**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 2003)، ص 93–94.

[44] سلمان أبو ستة، **سجل النكبة 1948** (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 1998)، ص 7.

[45] بنيامين نويبرغر، **النظام السياسي في دولة إسرائيل** (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، 1990)، ص 39. (باللغة العبرية)

[46] انظر: هليل كوهين، **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948**، ترجمة نسرين مغربي (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 2002)؛ ومايكل دمبر، **سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين (1948 – 1988)**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992).

[47] للاطلاع على القوانين وتعديلاتها واقتراحات القوانين، راجع: نمر سلطاني، **مواطنون بلا مواطنة، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000 – 2002** (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2003)، ص 19–47؛ ودافيد كريتشمر، **مصدر سبق ذكره**.



[48] يوسف الغازي، **هآرتس**، 1998/3/4.

[49] **صوت الحق والحرية**، 1998/3/27.

[50] يوسف الغازي، **هآرتس**، 1998/3/24.

[51] يوسف الغازي، **هآرتس**، 1999/7/12.

[52] غدعون ألوت، **هآرتس**، 1999/9/12.

[53] يوسف الغازي، **هآرتس**، 1999/9/15.

[54] انظر: آمال شحادة، "القضاء في إسرائيل عنصري،" مجلة **الشروق**، العدد 699، 2005/8/29، ص 27–28.

[55] موقع عرب 48، 2007/3/18، انظر:

http://www.arabs48.com/display.?cid=6&sid=5&id=43852

[56] انظر: بحث أكاديمي: أحكام القضاء الإسرائيلي ضدّ العرب تتّسم بالتمييز، صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2007/2/28.

[57] دان إيفرون، "أسرار السجن 1391: كشف النقاب عن سجن إسرائيلي متخصص بصنع الكوابيس،" مجلة **نيوزويك**، 2004/6/29، ص 22–23.

[58] انظر: صحيفة **النهار**، بيروت، 2007/4/12.

[59] انظر: عرب 48، 2007/3/28.

[60] تقرير للهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحافي الدولي، 2006/2/12.

[61] إبراهيم أبو جابر، "العرب في المناهج الإسرائيلية،" مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، 2005/8/3.

[62] انظر: إياد القرا، مناهج التعليم في "إسرائيل" ونفي الآخر، موقع إسلام أون لاين، 2004/1/11.

[63] انظر: صحيفة **الخليج**، الإمارات، 2007/1/13.

[64] عرض كتاب **فصول من التطهير العرقي في فلسطين**، في صحيفة **الحياة**، لندن، 2007/4/19.

[65] **الكتاب المقدس، العهد القديم**، سفر التثنية 20: 16–17.

[66] **المصدر نفسه**، 1: 7–2.

[67] بيان الحوت، **فلسطين: القضية، الشعب، الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين – 1917**، الطبعة الأولى (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991)، ص 295.

[68] أنيس صايغ، **يوميات هرتزل**، ترجمة هلدا شعبان (بيروت: مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1968)، ص 76.

[69] نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882–1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 14.

[70] بني موريس، "إعادة فبركة 1948،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، ربيع 1998، عدد 34، ص 158.

[71] كما ورد في: نور الدين مصالحة، "التصور الصهيوني للترحيل: نظرة تاريخية عامة،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد 7، صيف 1997، ص 26.

[72] **المصدر نفسه**، ص 29.

[73] كما ورد في: **المصدر نفسه**، ص 30.

[74] **المصدر نفسه**، ص 31.

[75] لمزيد من التفاصيل، راجع: نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين**، ص 29 – 139.

[76] حرب فلسطين 1947 – 1948، **الرواية الإسرائيلية الرسمية**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، المقدمة.

[77] كما ورد في: شريف كناعنة، **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** (القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية)، ص 28–92.

[78] كما ورد في: توم سيغف، **الإسرائيليون الأوائل – 1949**، ترجمة خالد عايد وآخرون (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص 54.

[79] كما ورد في: **المصدر نفسه**، ص 47 – 57.

[80] ذكرت في:

Amos Elon, "The jews' jews," *The New York Review of Books*, 10 /6 / 1993, p. 16.

[81] عوزي بنزيمان وعطا الله منصور، **مقيمون ثانويون** (القدس: 1992)، ص 56–57. (باللغة العبرية)

[82] كما ورد في: **المصدر نفسه**، ص 57.

[83] كما ورد في:

Benny Morris, *Israel's Border wars: 1949 – 1956* (Oxford: Clarendon Press, 1993), p. 163.

[84] نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة "الترانسفير" الإسرائيلية في التطبيق 1949–1996** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص 29.

[85] Morris, *op. cit.* pp. 154–157.

[86] نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**، ص 29.

[87] **المصدر نفسه**، ص 30.

[88] توم سيغف، **مصدر سبق ذكره**، ص33.

[89] إيلي تابور، **يديعوت أحرونوت**، 1982/11/2.

[90] محمد علي طه، في ضوء قرار تعليم تراث الترانسفير لطلاب المدارس، موقع المشهد الإسرائيلي، 2005/12/28.

[91] عكيفا الدار، **هآرتس**، 2001/1/23.

[92] للتوسع والاطلاع، انظر: طارق إبراهيم، القاتل واحد والمسؤولون كُثر، ص21–23.

[93] خطة النقب 2015، انظر:

http://www.negev.gov.il/Negev

[94] **يديعوت أحرونوت**، 2007/4/28.

[95] ميرون رابوبورات، عملية تفجير المساجد، صحيفة **السفير**، بيروت، 2007/7/9، نقلاً عن ملحق هآرتس، 2007/7/6.

[96] انظر: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، تدنيس الأماكن المقدسة، الناصرة، 2005، ص 9؛ ومذكرة جمعية الأقصى حول أوقاف ومقدسات المسلمين في إسرائيل، أم الفحم، نيسان/ أبريل 1994.

[97] المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، تدنيس الأماكن المقدسة، ص 13.

[98] رائد صلاح، **صوت الحق والحرية**، 1991/8/17.

[99] مايكل دمبر، **مصدر سبق ذكره**، ص 72.

[100] **صوت الحق والحرية**، 1998/8/17.

[101] مذكرة جمعية الأقصى حول أوقاف ومقدسات المسلمين في إسرائيل، ص 8–15.

[102] المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، تدنيس الأماكن المقدسة، ص 36.





هذا الكتاب

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم أولى سلسلة كتبه التي تحمل عنوان "أولست إنساناً"، وهي سلسلة تخاطب العقل والقلب، في إطار علمي منهجي موثّق.

تحاول هذه السلسلة تقديم صورة متكاملة لمعاناة الإنسان الفلسطيني الذي اغتصبت حقوقه، وشرّد من أرضه، والذي يُقتل ويسجن، وتصادر ممتلكاته، وينتهك عرضه... في وقت طوى فيه العالم صفحة الاستعمار التقليدي البغيض، لكنه أبقى على الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

يتحدث هذا الكتاب بأسلوب قوي ومعبر عن العنصرية الإسرائيلية بما في ذلك خلفياتها الدينية، وتصريحات قادتها، والممارسات الرسمية والشعبية ضد الإنسان العربي الفلسطيني؛ وخصوصاً في الأرض المحتلة سنة 1948.



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت